جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تمويل المشاريع المصغرة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة

من إعداد الطالبتين: قروي فضيلة – زرباني حفيظة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
الدكتور: شرقي مهدي	جامعة غرداية	رئيسا
الدكتور: بن نوي مصطفى	جامعة غرداية	مقررا ومشرفا
الأستاذ: هندي كريم	جامعة غرداية	مناقشا
الأستاذ:مراكشي عبد الحميد	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية2018/2017

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: ماليةالمؤسسة

بعنوان:

تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تمويل المشاريع المصغرة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة

من إعداد الطالبتين: قروي فضيلة – زرباني حفيظة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
الدكتور: شرقي مهدي	جامعة غرداية	رئيسا
الدكتور: بن نوي مصطفى	جامعة غرداية	مقررا ومشرفا
الأستاذ: هندي كريم	جامعة غرداية	مناقشا
الأستاذ:مراكشي عبد الحميد	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية2018/2017

الإهداء

بكل عبارات الامتنان والحب والاحترام، بكل قدسية الكلمة وصفاتها، بكل نبضة قلب وتردد أنفاس، أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى أمي و قدرها العالي وصورتها التي لا تفارق خيالي، إلى من علمتني الصبر والكفاح، إلى من عجزت الألسن عن وصفها، وسيظل لساني يلفظ باسمها إلى رمز العطاء ونبع الحنان أمي .

إلى مصدر دعمي لكل سنوات دراستي، والذي زرع في نفسي حب الدراسة والمنافسة لأجل نيل أعلى المراتب، أبي الغالي حفظه الله.

إلى قرة عيني أخواتي: زهرة و حليمة و إلى روح أختي طاهرة عائشة و إخوتي: محمد و علي و بشير و حمزة و عيسى و فتح الله و لحسن و ابنائهم و على رأسهم مريم.

إلى كل أفراد عائلتي أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي و ابنائهم وبناتهم و أخص بذكر عمي و زوجته

إلى كل طلبة كليةالعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

إلى كل من أحبهم في الله ويبادلونني نفس الشعور

إلى من كان سببا في نجاحي أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

حفيظة

PTyTb™
www.limenoua.com

الإهداء

بكل عبارات الامتنان والحب والاحترام، بكل قدسية

الكلمة وصفاتها، بكل نبضة قلب وتردد أنفاس، أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى روح أمي و قدرها العالي وصورتها التي لا تفارق خيالي، إلى من علمتني الصبر والكفاح، إلى من عجزت الألسن عن وصفها، وسيظل لساني يلفظ باسمها

إلى رمز العطاء ونبع الحنان أمي رحمها الله.

إلى مصدر دعمي لكل سنوات دراستي، والذي زرع في نفسي حب الدراسة والمنافسة لأجل نيل أعلى المراتب، أبي الغالي حفظه الله.

إلى أختاي العزيزتين مريم وفاطمة الزهراء و ابناء أختاي العزيزين يونسو أدم وكل أفراد عائلتي

أعمامي و عماتي و أخوالي و خلاتي و أبانهم و بناتهم و أخص بذكر خالتي العالية و بنات خالاتي وصديقتي العزيزة سهيلة شرع

إلى زميلتي في البحث: حفيظة زرباني

إلى كل طلبة كليةالعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

إلى كل من أحبهم في الله ويبادلوني نفس الشعور

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلمي

إلى من كان سببا في نجاحي أساتذتي الكرام من الابتدائي الى جامعة

إلى كل من لم يسعني ذكره...

فضيلة

شكر و عرفان

ازرع جميلا ولو في غير موضعه فلن يضيع جميل أينما زرع

إن الجميل إن طال الزمان به فلن يحصده إلا الذي زرعه

ماذا أقول وكل قول منقصه، وأنا بصدد التعبير عن مدى شكري وامتناني لمن كان في نظري المرشد والمحفز لي في كل خطوة خطوتها، لأجل إتمام العمل المتواضع على أحسن وجه إلى الأستاذ: "بن نوي مصطفى".

شكرا لك عن تعبك المضني و تحفيزك الجاد لأجل قطف ثمار جهدنا معا ومعذرة عن كل لحظة تعب أحسست بها من أجلنا وكل هفوة صدرت منا.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذة جامعة غرداية وشكرا إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

الملخص

بهدف دعم و تطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الجزائر،قامت السلطات الجزائرية باستحداث عدة أجهزة تهدف إلى دعم و تطوير المشروعات الصغيرة، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أساليب وسبل دعم هذه الأخيرة وكذا الدور الذي يمكن أن تلعبه وكالات الدعم الحكومية في تنمية هذا القطاع.

كما حاولنا من خلال هذا العمل تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال الإحصائيات المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي لورقلة فيما يتعلق بالتمويل، تكوين المستفيدين و مرافقتهم وتسديد القروض الممنوحة، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الانجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الناحية الكمية إلا أنها تعاني من كثير من النقائص والصعوبات خاصة فيما يتعلق بمعالجة الملفات وتوزيع القروض حسب النشاطات.

الكلمات المفتاحية: مشروعات صغيرة ، وكالات الدعم، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Résumé :

Dans le but du soutient et du développement du secteur des petits projets en Algérie, les autorités algériennes en mis en place plusieurs dispositifs dans le but de soutenir et de développer les petits projets.

Cette étude vise à faire la lumière sur les moyens de soutien de ces projets, ainsi que le rôle qu'éventuellement pourra jouer les agences gouvernementales dans le développement de ce secteur. Dans ce travail, nous avons essayé d'évaluer la performance de l'Agence Nationale de la Gestion du Micro-crédit, par le biais des statistiques relatives à l'annexe régionale de Ouargla, concernant le financement, la formation des bénéficiaires, leur accompagnement et le remboursement des crédits octroyés.

L'étude a abouti, en dépit des exploits quantitatifs réalisées par l'Agence Nationale de la Gestion du Micro-crédit, que cette dernière souffre de plusieurs lacunes et difficultés, particulièrement au sujet des traitements des dossiers et de la répartition des crédits selon les activités.

Mots clés : Petits projets, Agences de soutient, l'Agence Nationale de la Gestion du Micro-crédit

قائمة
المحتويات

قائمةالمحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
شكروعرفان	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمشروعات المصغرة والقرض المصغر والدراسات السابقة	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة	8
المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة	8
الفرع الأول: تعريف المشروعات الصغيرة و أنواعها و أهميتها	8
الفرع الثاني: خصائص المشروعات الصغيرة و مصادر تمويلها	15
الفرع الثالث: مشكلات وعيوب المشروعات الصغيرة	17
المطلب الثاني: مفهوم القرض المصغر	20
الفرع الأول: تعريف ونشأة القرض المصغر	20
الفرع الثاني :أهمية القرض المصغر ومبادئه الأساسية	22
الفرع الثالث: الجهات المقدمة لخدمات القرض المصغر	24
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	27
المطلب الأولى: الدراسات العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة و أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	31
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة	
تمهيد:	36
المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	37
المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	37
الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	37

قائمة المحتويات

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	38
الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	39
المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات المصغرة التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	43
الفرع الأول: صيغ التمويل القديمة لتمويل المؤسسة المصغرة	43
الفرع الثاني: صيغ التمويل الجديدة لتمويل المؤسسات المصغرة	44
الفرع الثالث: صندوق الضمان المشترك للقرض FGMMC	47
المطلب الثالث: أنواع الأنشطة و الإعانات التي تقدمها الوكالة و شروط الحصول عليها	47
الفرع الأول: أنواع الأنشطة التي يمولها الجهاز	47
الفرع الثاني: الإعانات التي تقدمها الوكالة	48
الفرع الثالث: شروط أمكانية الاستفادة من الإعانة	50
المبحث الثاني: ترتيبات تمويل إنشاء مشروع صغير في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تقييم نشاطاتها في ورقلة	51
المطلب الأول: التعريف بفرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر محل الدراسة فرع ورقلة	51
الفرع الأول: تعريف الفرع الجهوي بورقلة	51
الفرع الثاني: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	51
الفرع الثالث: الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض	52
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز الوكالة	54
المبحثالثالث: تحليل النتائج و مناقشة	55
المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة	55
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	67
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	73
قائمة المراجع	75
الملاحق	78
فهرس المحتويات	87

قائمة المحتويات

قائمةالجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تصنيف المشاريع من حيث درجة المخاطرة	14
(1-2)	التمويل الثنائي بين الوكالة والمستفيد قبل تعديلات 2011	43
(2-2)	التمويل الثنائي بين البنك والمستفيد قبل تعديلات 2011	44
(3-2)	التمويل الثلاثي بين الوكالة و المستفيد و البنك	44
(4-2)	أنماط التمويل على المستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	46
(5-2)	عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل لسنة 2017.	56
(6-2)	وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل المخصص بشراء مواد أولية	56
(7-2)	وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل الثلاثي	57
(8-2)	توزيع القروض الممنوحة لإنشاء مشروعات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017	57
(9-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.	59
(10-2)	قرض ممنوح حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب المشاريع الممولة للفرع الجهوي ورقلة.	60
(11-2)	التمويل حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب شراء المواد الأولية للفرع الجهوي ورقلة.	61
(12-2)	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل موجه لشراء المواد الاولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.	62
(13-2)	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.	63
(14-2)	توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب التمويل الموجه لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.	64
(15-2)	توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.	65
(16-2)	مقارنة بين تمويل ثلاثي للمشاريع وتمويل خاص بشراء المواد الأولية من 2005 إلى غاية 2017:	66

قائمة المحتويات

قائمةالأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث الهدف	12
(1-2)	يوضح صيغة التمويل الثنائي مقترض و الوكالة.	45
(2-2)	يوضح التمويل الثلاثي البنك و المقترض و الوكالة.	46
(3-2)	الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	52
(4-2)	عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل لسنة 2017	56
(5-2)	توزيع القروض الممنوحة لإنشاء مشروعات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017	58
(6-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017	59
(7-2)	قرض ممنوح حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب المشاريع الممولة للفرع الجهوي ورقلة.	60
(8-2)	التمويل حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب شراء المواد الأولية للفرع الجهوي ورقلة.	61
(9-2)	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل موجه لشراء المواد الاولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017	62
(10-2)	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.	63
(11-2)	توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب تمويل الموجه لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017	64
(12-2)	توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.	65

قائمةالملاحق

رقم الملحق	عنــوان الملحـــق
01	عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل
02	تمويل حسب الجنس حسب المشاريع والشراء المواد الاولية
03	تمويل خاص بشراء المواد الاولية وتمويل ثلاثي
04	تمويل حسب المستوى الدراسي
05	تمويل حسب قطاع النشاط
06	تمويل حسب الفئات العمرية
07	مراحل التمويل الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي).
08	مراحل التمويل الموجه لشراء المواد الأولية.

قائمة المحتويات

قائمة المختصرات والرموز

الرمز/ الاختصار	الدلالة
SBN	Small Business Administration
USCFE	US Committee For Economic
BIT	Bureau International du travail
OCDE	Organisation de Coopération Développement Économiques
REM	Réseau Européen La Microfinance
ANSEJ	Agence Nationale De Soutien Emploi De Jeunes
ANGEM	Agence Nationale De Gestion Du Micro- crédit
CNAC	Caisse Nationale D'assurance Chomage
FAEJ	Fonds de sou tien et D'emploi Pour Les Jeunes
CPE	Contrats de Pré –Exploitation
ANDI	Agence Notionale Pour le développement d'Investissements
ANEM	Agence Nationale d'Emploi

مقدمـــة

أ- توطئة:

أصبح في عصرنا الحالي التطور و التقدم التكنولوجي هو المعيار المحدد لمدى نجاح الدول وتقدمها خاصة في المجال الصناعي. لذلك اهتمت البلدان النامية بالتصنيع لتلحق بركب الدول المتقدمة ولتوجه شبح العولمة الذي أصبح يطاردها في كل حين. فالتطور الاقتصادي هو المرآة العاكسة لمدى التطور في باقي المجالات الأخرى. و لقد اهتمت البلدان النامية بالصناعات و المشروعات كبيرة الحجم، بشكل مبالغ فيه وأهملت المشروعات الصغيرة، رغم حاجة المشروعات الكبيرة لها، لملأ الفراغ الموجود في قنوات التوزيع والتشغيل و الاتصالات و الخدمات، هذا بالإضافة إلى أن هناك اعمالا بطبيعتها صغيرة، كالمهن الحرة والسياحة والأعمال الحرفية و تجارة التجزئة... تحتاج إلى تنظيمها في شكل مشروعات صغيرة الحجم.

ومن أجل النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة وتطويره، قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات واستحداث ترسانة من القوانين والهياكل والآليات التي تدعم و تشجع الاستثمار في هذا القطاع. فكانت الجزائر الدولة العربية الأولى التي تنشئ وزارة خاصة بالمشروعات الصغيرة ، وقد سطرت هذه الوزارة وطبقت إستراتيجية تهدف إلى تحسين و تطوير البيئة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة في الجزائر.

وفي إطار هذه الإصلاحات الهادفة إلى دعم وتطوير هذا القطاع تم استحداث عدة وكالات وهياكل متخصصة في تمويل ومرافقة حاملي المشاريع في جميع المراحل بهدف محاربة الفقر والبطالة من جهة ومن جهة أخرى خلق مشاريع صغيرة منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات، وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –ANGEM– من أهم هياكل دعم وتعزيز قطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر، حيث تهدف إلى منح قروض مصغرة إلى الشباب الراغب في انشاء مشروع مصغر، بالإضافة إلى تغطية قيمة القروض التي تمنحها البنوك التجارية، وهذا بهدف تشجيع الأخيرة على منح الائتمان لتمويل عملية إنشاء المؤسسات المصغرة و الحد من مشكلة البطالة.

ب- إشكالية الدراسة:

تتبلور الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي: **ما واقع أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في مجال تمويل المشروعات المصغرة؟**

ولنتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يكمن صياغتها كما يلي:

- ما المقصود بالقرض المصغر وأين تكمن أهميته؟
- ماهي الأجهزة والهياكل التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل دعم وتطوير المشاريع الصغيرة؟
- ما هي أهم العراقيل والتحديات التي تواجهها وكالات الدعم الموجهة للمشروعات الصغيرة في الجزائر؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كداعم لإنشاء المشاريع الصغيرة؟

ت- فرضيات الدراسة:

قصد دراسة وتحليل هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية سنعتمد على الفرضيات الأساسية الآتية:

- يحظى قطاع المشاريع الصغيرة بمجموعة من الآليات والإجراءات التحفيزية التي تساعد على تطوير هذا القطاع.
- طبيعة نشاط هذه الوكالات تجعلها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات.
- الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كداعم لإنشاء المشاريع الصغيرة يبقى بعيدا عن الأهداف المنشودة.

ث- أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و آليات عملها؛
- بيان أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع المصغرة؛
- قياس مساهمة التمويل بالقروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم ومتابعة المشاريع الحرفية.

ج- أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من المساهمات العلمية والعملية وتتجلى فيما يلي:

الأهمية العلمية:

- تعد هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة في مجال المشروعات الصغيرة من خلال كشف واقع المشروعات الصغيرة في البلاد ومدى مساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- إفادة الباحثين في إجراء بحوث جديدة من خلال الاطلاع على نتائج الدراسة الحالية وما توصلت إليه من اقتراحات وامكانية تطبيق دراسات مشابهة على مشروعات أخرى واكمال مجال البحث.

الأهمية العملية:

- عزوف كثير من الشباب وتخوفهم من المشاريع الصغيرة لجهلهم بحقيقتها الشرعية؛
- إبراز أهم ما قامت به الدولة من إجراءات تحفيزية لخلق وتطوير المشاريع الصغيرة.
- إبراز أهمية ما قامت به الدولة من إجراءات تحفيزية لتطوير المشاريع المصغرة.

ح- حدود الدراسة:

يتم من خلال هذا البحث في الجانب التطبيقي دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة.

أما فيما يتعلق بالحدود الزمنية فستتم دراسة الأرقام المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2017.

خ- منهجية الدراسة:

بهدف الإجابة على التساؤل المطروح في إشكالية البحث، اعتمدنا في بادئ الأمر على "المنهج الوصفي" عند عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، و من ثم حاولنا إسقاط الجزء النظري من دراستنا هذه على الفصل التطبيقي، معتمدين في ذلك على "منهج دراسة حالة " و هذا بعرض المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي بورقلة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحليل المعطيات و النتائج ومناقشتها.

د-وسائل جمع البيانات:

لإتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المراجع و المتمثلة في: رسائل ماجيستيروالماستر والليسانس والملتقيات و البيانات والتقارير والاحصائيات و القوانين التشريعية والمعلومات المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأخيرا المواقع الإلكترونية .

ذ- اسباب الدراسة:

تكمن أسباب الدراسة في العناصر التالية:

- المشاكل الناجمة عن الحالة الإجتماعية والاقتصادية لكثير من الاسر الجزائرية بسبب الفقر والبطالة، و دراسة الحلول التي يمكن أن توفرها وكالة ANGEM لها؛
- عدم وجود تنمية حقيقية في مختلف القطاعات؛
- عدم الإلمام بالآثار و النتائج المترتبة عن الاهتمام بالمشاريع المصغرة؛

ر- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل أو دراسة من الصعوبات ومن جملة الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي ويمكن حصرها فيما يلي:

- تعدد المصطلحات في المراجع ولكل باحث وجهة نظر في تحديد التعاريف؛
- قصر الفترة الممنوحة لإعداد الدراسة؛
- عملية البحث في القوانين والمراسيم تعتبر عملية صعبة لعدم تسلسلها وتصنيفها بشكل يسمح بالبحث.

ز- هيكل الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة عامة تتكون من توطئة وإشكالية الدراسة وفرضياتها وأهداف الدراسة وأهميتها وأسباب اختيارها وحدودها، منهج الدراسة والأدوات المستخدمة فيها بالإضافة إلى الصعوبات وهيكل الدراسة.

كما أن هذه الدراسة تنقسم إلى فصلين كل فصل يتكون من مبحثين، ركز الفصل الأول منه على الأدبيات النظرية التي تتحدث عن المشروعات الصغيرة والقرض المصغر. حيث تناول المبحث الأول من هذا الفصل مفهوم المشروعات الصغيرة وأنواعها وأهميتها وخصائصها ومصادر تمويلها ومشاكلها وعيوبها، وكذلك مفهوم ونشأة القرض المصغر وأهميته ومبادئه والجهات المقدمة لخدماته.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فيتناول الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والقرض المصغر والتعقيب على الدراسات السابقة وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

أما الفصل التطبيقي يتكون هو الآخر من مبحثين الأول تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM أما المبحث الثاني يحتوي على إختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

ونجد في الأخير خاتمة تحتوي هي الأخرى على النتائج و التوصيات والأفاق المستقبلية للدراسة.

الفصـــل الأول:الإطار النظري لدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات و التحولات الاقتصادية العالمية وذلك بسبب دورها المحوري في الانتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الدول.

وتشكل المشروعات الصغيرة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، و نسب توفر عوامل الانتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط.

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل عرض الأسس الفكرية لكل من المشروعات الصغيرة والقرض المصغر من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الاول: و يضم الاطار النظري للدراسة و يعالج النقاط التالية:

- مفهوم المشروعات الصغيرة و أنواعها و أهميتها و خصائصها و مصادر تمويلها و مشاكلها وعيوبها؛
- نشأة القرض المصغر و أهميته و مبادئه و الجهات المقدمة لخدماته.

المبحث الثاني: و يضم الدراسات السابقة التي تحدثت عن أحد متغيري الدراسة الحالية أو كليهما و تناقش النقاط التالية:

- الدراسات العربية؛
- الدراسات الأجنبية؛
- التعقيب على الدراسات السابقة و أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمشاريع المصغرة والقرض المصغر

أصبحت المشاريع الصغيرة في الآونة الأخيرة محط اهتمام نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الجماعي، وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمشاريع الصغيرة كي تنمو وتزدهر.

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأنواعها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المشروعات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المشر وعاتية التي تتجسد في منظومة المشروعات الصغيرة. حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المشروعات الصغيرة وأنواعها وأهميتها وخصائصها و مصادر تمويلها و مشاكلها وعيوبها.

الفرع الأول: تعريف المشروعات الصغيرة و أنواعها و أهميتها

أولا: تعريف المشروعات الصغيرة

يمثل المشروع الصغير العمل التجاري الصغير smallbusiness حيث يهدف معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذلك المشروع الصغير، إلا أن الاجابة على هذا السؤال لا يمكن تحديدها استنادا إلى معيار واحد. إنما تستند على بعض الأسس والمعايير، ومن هنا إن تحديد مفهوم للمشروع الصغير يختلف باختلاف المكان ومجال النشاط، فمفهوم المشروع الصغير يختلف ما بين الدول المتقدمة والنامية، وكذلك من حيث طبيعة النشاط فيما إذا كان صناعي أو تجاري أو حرفي.....إلخ.[1]

ويمكن القول بأن المشاريع تتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ-الموارد المادية: ويتمثل بالآلات والمعدات ومواد الخام.....إلخ.

ب-الموارد البشرية: وتتمثل في المهارات الشخصية في العمل.

ج-مورد الربح: حيث يعتبر الهدف الأساسي من فتح أي مشروع تجاري ويتحقق عندما تتجاوز الأموال الواردة إلى المشروع الأموال الصادرة عنه.

[1] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2004،ص ص: 11- 12.

ولقد جرت محاولات عديدة من قبل هيئة إدارة الأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تعريف المشروع الصغير وتحديد حجمه بشكل دقيق، وذلك من خلال:

أ-الاستخدام أو العمالة؛

ب-قيمة الموجودات،

ج-حجم المبيعات.

وهناك مجموعة من الهيئات قدمت تعاريف مختلفة للمشروع الصغير، نذكر منها:[1]

1- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو Unido " تعرف المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، و يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50عاملا".

2- هيئة المشروعات الصغيرة SBN:تعرف المشروع الصغير على أنه " شركة تتم ملكيتها و إدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها و غالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في الصناعة.

ثم إن المشروع الصغير تعرف على أنه " الشركة أو المنشأة التي تمول و تدار ذاتيا من أصحابها وتقوم على حجم عمالة قليل و تتصف بالشخصية، و تتكون من وحدات إدارية أساسية غير متطورة وتشكل حيزا صغيرا في قطاع الإنتاج الذي تعمل به، وتقدم خدماتها للمنطقة التي توجد فيها كمحطة وقود أو مخبز أو سوبر ماركت أو ورشة تصليح سيارات...إلخ.

3- لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية US Committee For Economic

قدمت تعريفا للمشروع اشتمل على العديد من الخصائص لهذه النوعية من المشروعات، حيث عرفت المشروع الصغير بأنه: ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل من الخصائص التالية:

- استقلال الإدارة: مدير المشروع هو نفسه مالك المشروع ؛
- رأس المال: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو بواسطة مجموعة صغيرة من الملاك؛
- العمل في منطقة محلية: يعيش الملاك و العاملون في مجتمع واحد؛
- حجم المشروع: صغير نسبيا للصناعة التي ينتمي إليها.

4- تعريف الإتحاد الأوروبي: يرى الإتحاد الأوروبي أن المشروع يعد صغيرا في حالة توافر الشروط التالية:

- التمويل لا يزيد عن 20 مليون جنيه إسترليني؛

[1] مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال و إدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2016، ص ص:36- 37.

- صافي رأس المال لا يزيد عن 10مليون جنيه إسترليني؛
- عدد الموظفين لا يزيد عن 250 موظفا.

5- التعريف الذي تبناه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: يعرف المشروع الصغير بأنه المنشأة المستقلة في الملكية و الإدارة و يستحوذ على نصيب محدود من السوق.

6- أما التعريف الذي قدمته إدارة الأعمال الصغيرة(SBN)للمشاريع الصغيرة فقد جاء أكثر تحديدا، حيث إعتمد التعريف معايير كمية مختلفة لتحديد حجم المشروع الصغير: مثل حجم المبيعات السنوية، عدد العمال وربطها بطبيعة القطاع الإقتصادي الذي يعمل فيه المشروع الصغير و في مجال تجارة التجزئة و الخدمات فإن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي لا تزيد مبيعاته السنوية عن ثلاثة و نصف مليون دولار، و في مجال تجارة الجملة و الصناعة لا يزيد عدد موظفيه عن خمسمئة موظف.[1]

7- تعريف المشروعات الصغيرة في الجزائر:

حسب المادة 9: تعرف المشروعات الصغيرة بأنها مشروعات تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموعة حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

أما المادة 10: تعرف المشروعات الصغيرة جدا بأنها مشروعات تشغل من شخص(1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموعة حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.[2]

ثانيا: أنواع المشروعات الصغيرة و كيفية تصنيفها

تعددت أنواع تصنيفات المشروعات الصغيرة بتنوع وجهات النظر والمعايير المعتمدة.

1-أنواع المشروعات الصغيرة:

يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة إلى نوعين من المشروعات[3]:

1-1-المشروعات محدودة الحجم: وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل منظمات صغيرة لا توجد إمكانية لإنمائها في المستقبل مثل بائع الزهور، و محلات الكافتيريا الصغيرة (المقاهي) وفي هذه الحالة فإن مالك المشروع قد يكون راضيا بمستوى و حجم الأعمال التي يدرها المشروع ويوفر له في نفس الوقت دخل مرضي من وجهة نظره.

[1]-إلهام فخري طميلة، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 18.

[2]-قانون رقم 17- 02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، 11 يناير 2017، ص:6.

[3]-مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص:40-41.

1-2-المشروعات ذات النمو السريع: و تتميز هذه المشروعات بتوافر إمكانيات النمو لدى المشروع، يبدأ المشروع عادة بحجم صغير يعكس المقدرة المالية لمالكه، و لكن مع إحتمال أن يتوسع المشروع مستقبلا.

و تهدف هذه المنظمات إلى النمو السريع وغالبا ما يقوم بإدارتها فريق من المديرين يمكنهم الحصول على رأسمال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجديدة للأسواق.[1]

2- تصنيفات المشاريع الصغيرة:

يمكن تصنيف المشاريع الصغيرة إلى عدة تصنيفات منها:

2-1-تصنيف حسب طبيعة الملكية: إذ يمكن تصنيف المشاريع الصغيرة حسب هذا المعيار إلى:

أ- **المشاريع الصغيرة الخاصة:** وهي المشاريع التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد إذ يمتلك هؤلاء الأفراد سلطة إتخاذ القرار، كما يتعرض هذا النوع من المشاريع للإستغلال من قبل المالكين دون مراعاة لبقية العاملين، وغالبا ما يكون الهدف هو تحقيق أكبر ربح ممكن من هذه المشاريع.

ب- **المشاريع الصغيرة العامة:** وهي المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة إذ تقوم الدولة بإنشائها بهدف تقوية و دعم القطاعات الإستراتيجية للمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني.

ج- **المشاريع الصغيرة المختلطة:** وهي المشاريع التي تشترك فيها كل من الدولة والقطاع الخاص، أي تعود ملكيتها للدولة و القطاع الخاص معا.

2-2-تصنيف المشاريع حسب درجة النمو: و يمكن أن تأخذ المشاريع الصغيرة حسب هذا المعيار شكلين هما:

أ- **المشاريع الصغيرة ذات التقنية العالية الواعدة بالنمو:** و هي المشاريع التي تبدأ نشاطها في قطاع ينمو بإستمرار، فقد تبدأ صغيرة ثم تصبح في مصاف الكبار و ذلك في وقت قياسي، كصناعة الأجهزة الإلكترونية،وهذا النوع من المشاريع هدفها الرئيسي هو كيفية إدارة النمو السريع الذي قد تصعب السيطرة عليه.

ب- **المشاريع الصغيرة التقليدية:** و يقصد بها تلك المشاريع التي لا تستثمر في التقنيات العالية، أي تعتمد على عنصر العمل أكثر من إعتمادها على التكنولوجيا، وهذا النوع من المشاريع لا يكبر حتى و إن حقق نتائج جيدة و هذا يعني أن الهدف الأساسي لمالكها ليس النمو و إنما تحقيق الأرباح.

[1]-عدنان حسين يوسف، رائد خضير عبيس، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص ص:18-19.

2-3-تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث الهدف الذي أسست من أجله:

أ- **مشاريع صغيرة تهدف إلى الربح:** وهي المشاريع التي تكون مملوكة من قبل القطاع الخاص (الأفراد)، فإن الهدف الأساسي الذي أنشئت لأجله هو تحقيق الربح في أسرع وقت نظرا لصغر رأس المال المشروع و محدودية إستثماراته.[1]

ب- **مشاريع صغيرة تهدف إلى توفير فرص العمل:** إن المشاريع الصغيرة هي مشاريع بالأساس لا تعتمد على الكثافة التكنولوجيا بوجه عام وأصولها الثانية من (أراضي، مباني، معدات) منخفضة نسبيا.

ج- **مشاريع صغيرة تهدف إلى تحقيق منافع إجتماعية وسياحية:** وهذا النوع من المشاريع يهدف إلى تقليل حدة التفاوت بين مختلف مناطق الدولة، فهي تهدف إلى تقليل الهجرة إلى المدن الرئيسية ،وكذلك هذا النوع من المشاريع يهدف إلى إحياء المنتجات الشعبية و التراثية التي يوجد لها طلب واسع في الأسواق المجاورة.

د- **مشاريع صغيرة تهدف إلى رفع المستوى الخدمي:** إن هذه المشاريع بسبب مرونتها وصغر حجمها تستطيع الإنتشار الواسع في جميع المناطق وهذا الإنتشار يساعد على توفير السلع و الخدمات إلى المستهلك بأقل الأسعار بسبب قلة التكاليف.

شكل رقم (1-1): تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث الهدف

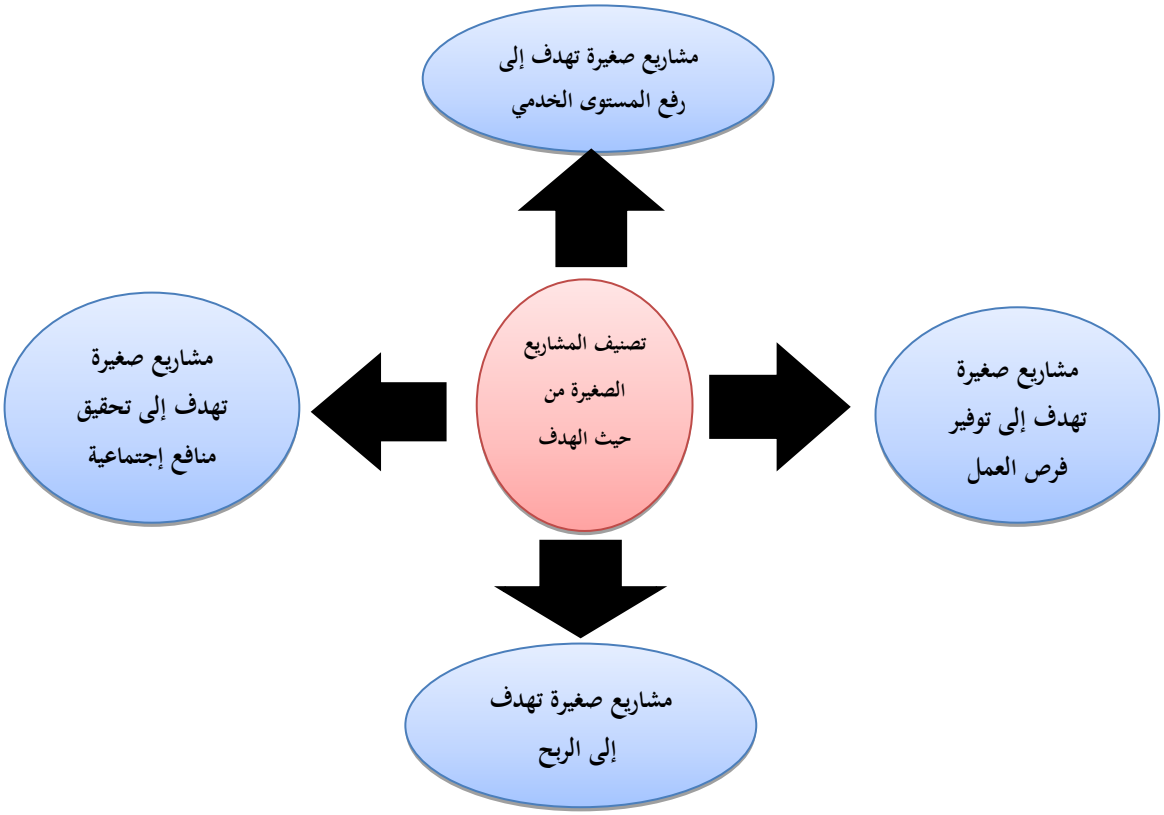

المصدر: عدنان حسين يوسف، رائد خضير عبيس،مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[1]- نفس المرجع ،ص: 21.

2-4-تصنيف المشاريع حسب طبيعة النشاط:

نظرا للإهتمام الكبير الذي حظيت به المشاريع الصغيرة من قبل المستثمرين الذين يفضلون إستثمار أموالهم في هذا النوع من المشاريع أدى ذلك إلى إتساع نشاطها ليشمل جميع القطاعات الإقتصادية ومن ثم فهي تأخذ عدة أشكال:[1]

أ- **المشاريع الصغيرة الصناعية:** يقوم هذا النوع من المشاريع عادة بتحويل مجموعة من المدخلات (input) إلى مجموعة من المخرجات (output) وهي المنتجات التامة الصنع التي تقابلها الأسواق بالأسعار المناسبة والجودة إذ تعرف المشاريع الصناعية الصغيرة على أنها (كل مشروع يشتري مواد أولية في شكلها الخام، ويقوم بتحويلها من مجموعة مدخلات إلى مجموعة مخرجات في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع ليقوم ببيعها لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلكين النهائيين بالجودة والسعر المناسبين.

ب- **المشاريع الصغيرة التجارية:** ويشمل جميع المشاريع التي تقوم بشراء السلع ثم إعادة بيعها أو تعبئتها بقصد الحصول على الربح، وتنقسم إلى نوعين هما: تجار الجملة والتجزئة.

ج- **المشاريع الصغيرة الخدماتية:** يعد مجال الخدمات الأكثر جاذبية لأصحاب المشاريع الصغيرة إذ أن عدد المشاريع الصغيرة التي تعمل في مجال الخدمات في تزايد مستمر وذلك نتيجة لصغر حجم رأس المال المطلوب للإستثمار في هذه المشاريع إلى عملائها مثل إصلاح السيارات، خدمات الكمبيوتر، الخدمات السياحية...إلخ.

2-5-تصنيف المشاريع حسب طبيعة المنتوج:

تصنيف حسب هذا المعيار إلى:[2]

أ- **المشاريع الصغيرة المنتجة للسلع الإستهلاكية:** يتمثل نشاط المشاريع الصغيرة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الإستهلاكية مثل المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، وصناعة الجلود وغالبا ما يعتمد هذا النوع من المنتجات الإستهلاكية، في الأساس على المواد الأولية المحلية والمستلزمات الوسطية المنتجة في صناعات أخرى كما تعتمد هذه المشاريع على إستعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الإستخدام لليد العاملة.

ب- **المشاريع الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطية:** وهي المشاريع التي تهتم بإنتاج السلع التي تستخدم كمواد أولية في الصناعات الأخرى مثل الصناعات الميكانيكية والكهرباء والبلاستيكية ومواد البناء...إلخ.

---

[1]- عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، مرجع سبق ذكره، ص ص:22-23.

[2]- نفس المرجع، ص ص:24-25.

ج- **المشاريعالصغيرة المنتجة للسلع النهائية من الأدوات والمعدات:** وهذه المشاريع تتطلب تكنولوجيا أكثر تطورا ويد عاملة مؤهلة ورأس المال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة وهذا النوع من الصناعات يوجد بكثرة في البلدان المتقدمة.

2-6-تصنيف المشاريع من حيث درجة المخاطرة:

تصنف المشاريع كذلك من حيث درجة المخاطرة، فالمشاريع الكبيرة تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة بسبب ضخامة الأموال المستثمرة، وحجم ونوعية العمالة، أما المشاريع المتوسطة فتوسط فيها درجة مخاطرة من حيث حجم الأموال والعمالة، وأخيرا المشاريع الصغيرة فتكون درجة المخاطرة فيها منخفضة مقارنة مع المشاريع الكبيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المشاريع من حيث درجة المخاطرة

المشروع	درجة المخاطرة	سبب المخاطرة
المشاريع الكبيرة	درجة المخاطرة مرتفعة جدا	ضخامة الأموال المستثمرة في مجالات البناء والتشييد للخطوط الإنتاجية +الكلفة المرتفعة لأجور العمالة+ وقلة مرونتها لمواجهة الظروف الطارئة.
المشاريع المتوسطة	درجة المخاطرة متوسطة	تتوسط المخاطرة في هذه المشاريع من حيث الأموال المستثمرة وتكييفها مع الظروف الطارئة.
المشاريع الصغيرة	درجة المخاطرة منخفضة	تخفيض المخاطرة في هذه المشاريع بسبب قلة الأموال المستثمرة وإمكانية تكييفيها مع ظروف ومستجدات التطور.

المصدر: عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس،مرجع سبق ذكره، ص:26.

في إطار هذه المقارنة نلاحظ مدى درجة المرونة التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة، كذلك إرتفاع درجة ملائمتها للعديد من الأنشطة الإقتصادية في مختلف قطاعات وفروع الإقتصاد، الصناعية والزراعية والخدمية، فضلا عن كونها مدخلا ضروريا لمثل هذه الأنشطة بالنسبة لمعظم التجارب التنموية، سواء على صعيد البلدان الصناعية المتقدمة أو البلدان النامية التي لاتزال بأمس الحاجة إلى مجهودات تنموية

وحاضنات الأعمال من أجل النهوض بواقع المشاريع الصغيرة ومن خلال الإستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال.[1]

ثالثا: أهمية المشروعات الصغيرة

تشكل المشروعات الصغيرة أهم مكونات النشاط الإقتصادي في كل دول العالم فهي تنتشر في مجالات الصناعة والتجارة والتوزيع والخدمات.

كما أن للمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع الحاجات والرغبات للعميل، بالإضافة إلى قدرتها على خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة تقديمها، ففي المناطق النائية والصحراوية والريفية تعتمد في خدمتها على المشروعات الصغيرة التي تقوم بخدمة المجتمع بشكل أفضل، هذا كله من منظور إقتصادي أما من منظور إجتماعي فإنها تعطي الفرصة للأفراد لإشباع رغباتهم وإحتياجاتهم وحل مشكلاتهم الإجتماعية، والتعبير عن آرائهم، وخلق فرص عمل سواء لصاحب المشروع أو لغيره، وبالتالي الإسهام في حل مشكلة البطالة وكذلك تقوية الأواصر الإجتماعية.[2]

الفرع الثاني: خصائص المشروعات الصغيرة و مصادر تمويلها

أولا: خصائص المشروعات الصغيرة

تمتاز المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص منها:[3]

- لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة؛
- رغبة صاحب المشروع في المغامرة والمخاطرة؛
- شكل الملكية مشروع فردي أو شركة أشخاص؛
- استقلال صاحب المشروع؛
- تأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكه؛
- وجود علاقات مباشرة مع العملاء؛
- العمال في مجتمع محلي غالبا؛
- عدم التحكم في مجال الأعمال؛
- مرونة أكبر في تغيير مجال الأعمال؛
- وجود علاقات مباشرة مع العاملين؛

[1]– عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25–26.

[2]–خليل أحمد النمروطي، أحمد محمود صيدم، **بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها**، ورقة مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، المنعقدة في الجامعة الاسلامية بغزة، 24–25 أبريل 2012، ص:12.

[3]– هالة محمد لبيب عينه: **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، (دليل علمي لكيفية البدء بمشروع صغير في ظل التحديات المعاصرة)**، جامعة القاهرة ،2001، ص ص:22– 23.

- فاعلية الاتصالات ووجود فرق عمل بين المالك والعاملين؛
- قلة البدائل المتاحة للتمويل؛
- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع؛
- الاعتماد على التمويل الذاتي أو العائلي أساسا؛
- تمويل النمو من مصادر داخلية؛
- صعوبة توفير مستندات أو قوائم مالية بدرجة كبيرة؛
- المعاناة بسبب وجود مشاكل ضريبية؛
- قدرة محدودة على الانتاج والتخزين نظرا لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق[1].

ومن خلال ماسبق يمكن تلخيص الخصائص المذكورة أعلاه في النقاط التالية[2]:

- المشروع الصغير هو الذي يديره أصحابهبشكل فعال؛
- يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير؛
- يتميز المشروع الصغير بكونه محليا الى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها؛
- له حجم صغير نسبيا في الصناعة التي ينتمي إليها؛
- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نمو هذا العمل.

يتضح من خصائص المشروعات الصغيرة أن هناك عوامل مساعدة، وأخرى معوقة لهذه المشروعات. فمن الخصائص الإيجابية المميزة للمشاريع الصغيرة مرونتها ووجود علاقات مباشرة وشخصية مع العملاء والعاملين. بينما يعوق المشروع الصغير مثلا موارده المحدودة التي تحد من قدراته المالية والانتاجية والتسويقية وغيرها.

ثانيا: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية:[3]

1- حصص رأس المال: من مدخرات شخصية و هي غالبا غير كافية بسبب انخفاض معدل الإدخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة و الأقارب و الأصدقاء و هذا أيضا مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين و في هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة و إقتسام الأرباح.

[1]_هالةمحمدلبيبعينه: مرجع سبق ذكره، ص، 23.

[2]- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبوعيد: **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

[3]- كنجو عبود كنجو، **استراتيجية الاستثمار و التمويل في المشروعات الصغيرة**، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الاقتصادية و المالية، عمان_ الأردن، 4_ 5 تموز 2007، ص ص: 11- 12.

2-الإقتراض: من البنوك و من المؤسسات المالية الأخرى، و هذه لا ترغب في منح المشروعات الصغيرة الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيرا ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن 2% في البلدان النامية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير و فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت 2.5_ 3% من قيمة القرض مقابل 5% للقروض النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل، و ثمة إمكانية لافتراض الأصول الثابتة و هذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من 40%.

3- الائتمان التجاري: ان تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حالة عدم الدفع النقدي.

4- التمويل التأجيري: إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظرا لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأصول الثابتة.

5-السوق المالي: و هذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر و المشاكل، و يصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

الفرع الثالث: مشكلات و عيوب المشروعات الصغيرة

أولا: مشكلات المشروعات الصغيرة

تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات متعددة، وإن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الأفراد للإدخار و الإستثمار، وشح الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة.

ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي يمر بها المجتمع ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروعات وهي مجموعة المشكلات الخارجية. أما الثانية فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع وسوف نسلط القليل من الضوء على بعض هذه المشكلات.[1]

1- التمويل: وهو في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المشروعات، إذ إن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها إرتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات

[1]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58-59.

كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، فضلا عن إنعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله.

2- المواد الأولية: تأتي صعوبة الحصول على الموارد الأولية بسبب إعتماد تلك المشروعات على المواد الأولية المستوردة فضلا عن المحلية بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند إرتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة.

3- العمالة الماهرة: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة إن لا يمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الإمتيازات كالتقاعد والضمان الإجتماعي والصحي...إلخ.

4- الكفاءات الإدارية والفنية: تعد الإدارة العلمية مفتاحا لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الصحية والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخزينية.

5- التسويق: يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على إستيعاب كامل السلع مثل عدد السكان ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن إهتمام المشروعات الصغيرة إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، وإعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها .

6- الإنتماء: تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة، تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة إنتشارها وتباعد إمكانيتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الإمتيازات والتسهيلات لابل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.

7- الضرائب والرسوم: تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشروعات الكبيرة بسبب شمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة فتزداد بالتالي التكاليف الكلية وهذا الشيء يؤثر على الأرباح.

8- إزدواجية الإجراءات: تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الإقتصادية، الضمان الإجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دائرة الجودة والمقاييس...) بالنظر لتعدد الإجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات.

9- إنخفاض في الإنتاج: هنالك أسباب عدة تؤثر في إنخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق الموارد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل و إرتفاع معدل دوران العمل.

10- تردي النوعية: بسبب إستعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، و إرتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة فضلا عن صعوبات الإستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.

11- الحوادث والأمن الصناعي: بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضا فضلا عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية.

12- إرتفاع التكلفة: حيث تفتقر هذه المشروعات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تنظر إلى زيادة الأجور كسبب رئيسي للتكلفة المرتفعة وللأسعار العالية ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج الأخرى بعين الإعتبار.

13- عدم وجود نظام للمعلومات:فإتخاذ القرار يتم غالبا وفقا لقناعات شخصية نظرا لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة التي يتخذ حيالها القرار علاوة على عدم إستخدام الأنترنت ووسائل الإتصال المتطورة[1].

ثانيا: عيوب المشروعات الصغيرة

مقابل الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصا في الدول النامية.[2]

1- إن هذه المشروعات و بسبب الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية قد تنطوي تحت إطار القطاع غير المنظم و الذي يعمل بعيدا عن القوانين، و قد يتخذ شكل الخارج عن القانون في أحيان كثيرة سواء المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين السلامة المهنية أو قوانين حماية البيئة و الرقابة الصحية و الرقابة على الجودة، و الواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم الإنسجام و التناغم بين المتطلبات العصرية لعملية الانتاج و التصنيع و بين الإمكانيات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها المشروعات الصغيرة. فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو إقتصادية بفرضها واقع البلدان النامية فحسب،بل هي صغيرة أساسا نظرا لإمكانياتها المالية و التي لا تتناسب مع الأعباء التي تفرضها التكاليف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الإجتماعية خاصة عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين بعض الإعتبارات و الأولويات المتعلقة بأوضاع هذه المشروعات، و تعاملها نفس معاملة المشروعات الكبيرة ذات الإمكانات المالية الكبيرة.

وقد تعمل بعض التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من بعض الامتيازات التي تخص حدا معينا من راس المال الثابت، و التي غالبا ما تكون على شكل إعفاءات جمركية أو ضريبية.

[1]- مصطفى يوسف كافي: مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[2]- كنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

وهذا يحد ذاته ما يدفع المشروعات الصغيرة للخروج عن القانون و العمل في إطار القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية.

2- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية فهذه المشروعات وفي معظم الدول النامية نشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه البلدان و لم تكن تلبية للعلاقات الأمامية أو الخلفية التي تخلقها المشروعات الكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة، و لا هي بصناعات متعلقة لفرض التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة، و هنا أيضا فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الإقتصادي المتخلف، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها خصوصا بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلا سببا لنشأتها صغيرة. و قد اعتمدت العديد منها في البقاء و الاستمرار على رخص أسعار منتجاتها الناجمة عن تدني النوعية بالمقارنة مع أسعار الصناعات المتطورة تقنيا أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والاسعار المرتفعة، وعلى هذا الأساس فإن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للاقتراض مع تحسين الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات المعدلات النمو المرتفعة في ظل غياب الإسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه المشروعات، ودفعها للتعايش مع مشروعات الكبيرة وتحويلها إلى مشروعات مغذية ومتلقية في إطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي.

المطلب الثاني: مفهوم القرض المصغر

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف القرض المصغر، وسنتناول أهميته ومبادئه الأساسية في المجتمع من حيث توفير مناصب العمل وعلاقته بالفئات الفقيرة ومحدودية الدخل، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية.

الفرع الأول: تعريف ونشأة القرض المصغر

أولا: نشأة وتاريخ القرض المصغر

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل المصغر في بنغلادش من طرف محمد يونس البنغالي في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1976، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر" والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض؛ فتم إنشاء بنك غرامين (grameen bank) في سنة 1977، الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من

طرف هذا البنك بنسبة 95% وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في أجاله، ثم شهد التمويل المصغر انتشارا في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية (vilage bank). وقد ظهرت في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي إندونيسيا من طرف بنك راكيات (rakyat)، وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وغيرها من الدول الأخرى. [1]

ثانيا: تعريف القرض المصغر

لا يوجد تعريف يحدد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين، بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، و فيما يلي نقدم بعض التعاريف لبعض المنظمات والهيئات العالمية.

1-تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض و الضمانات) و التي تتعلق بمبالغ صغيرة (أقل من 15000€).[2]

2- تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية الأوروبية (OCDE): التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، و الوصول إلى مصادرتمويل تقليدية غير ممكنة.[3]

3- تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM): التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم " و المبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة 25000€، و تهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء و تطوير مشاريع الاستثمار، و تعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان و لكن ليس دائما على توجيه و رصد المشاريع الصغيرة التي مولتها، والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية و بالتالي فإن الهيئات المانحة للقرض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر و الحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية، تقديم قروض مسيرة ...إلخ.[4]

---

[1] حفاف سمية: **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة (دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة مابين 2010-2014**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014،ص9.

[2] – مغني ناصر: **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2011، ص، 6.

[3] نفس المرجع ،ص: 6.

[4] – نفس المرجع، ص: 6.

4-القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة:

من المعترف به من قبل الأمم المتحدة أن القروض الصغيرة هي أداة تحرير المبادرة الإقتصادية وهي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق الكرامة و إعطاء معنى للحياة. [1]

5-تعريف القرض المصغر في الجزائر:

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل و التضامن الوطني المتعلقة بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن:

" القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، و هو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، و يمنح حسب صيغ تتوافق و احتياجات الأشخاص المهنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال إقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء الموارد الأولية، و ذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) و الشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة.[2]

الفرع الثاني :أهمية القرض المصغر ومبادئه الأساسية

أولا: أهمية القرض المصغر

تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي[3]:

- تخفيف الفقر والبطالة؛
- رفع مستوى المعيشة ؛
- زيادة وترشيد المدخرات المحلية؛
- استخدام التكنولوجيا المحلية؛
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- توفير الخدمات وخدمات الانتاج؛

---

[1]- بلقاسم قندوز: **الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين** (دراسة فقهية اقتصادية – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بولاية ورقلة) ،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، مذكرة التخرجتدخل ضمن متطلبات الحصول شهادة الماستر في علوم إسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص: 23.

[2]- بلقاسم قندوز: مرجع سبق ذكره، ص ص:23- 24.

[3]- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة،** دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى دولي الثاني حول: مالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 2013، ص ص: 2- 3.

- استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- استخدام الخدمات المحلية؛
- تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

من خلال ماسبق نلاحظ أهمية القرض المصغر في انعاش الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية إلى الأمام والقضاء على أشكال البطالة في البلاد.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

-**الهدف السياسي:** البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.

-**الهدف الاقتصادي:** ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

-**الهدف الاجتماعي:** تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

ثانيا: المبادئ الأساسية للقرض المصغر

تتمثل المبادئ الأساسية للقرض المصغر فيما يلي:[1]

1-يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال وليس القروض فقط؛

2-يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر ،بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول وللحماية من الصدمات الخارجية؛

3-التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي (أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع)؛

4-يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها؛

[1]-ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر**، نصوص و حالات دراسية، مشروع تمبوس- ميدا، التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص ص: 19- 20.

5-الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قرض أو خدمات مالية أخرى؛

6-لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد؛

7-يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضرر للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء؛

8-دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة (أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والاشراف وايجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر)؛

9-يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول لمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى؛

10-يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم؛

11-التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والافصاح عنه، ولكن لا ينبغي اعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

الفرع الثالث: الجهات المقدمة لخدمات القرض المصغر

تم تأسيس البرامج المساندة الحكومية لبدء المشاريع الصغيرة في اطار سعي الحكومة إلى مكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات الصغيرة، توفر هذه البرامج المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة، والاعفاءات الضريبية، اضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والاداري للمشروعات المصغرة والصغيرة، وتشير إلى وجود تباين بين هذه البرامج الثلاثة من حيث حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستهدفين، ومن حيث الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها وعموما جميع هذه البرامج تستخدم تقريبا لنفس أسلوب التنظيم في تنفيذ برامجها.

1-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتحديد قانونها الأساسي. وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب. من خلال توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات. مقرها في الجزائر العاصمة ولها فرع في كل ولاية من ولايات الوطن. حيث وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة، وفي السداسي الثاني من سنة 2006 تم الحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك هي تعتبر من الهيئات المرافقة في اطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني. هدفها انشاء مناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين ما بين 19و 35 سنة في شكل مؤسسة مصغرة، كما تشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية الشغل الذاتي، كما يوفر هذا الجهاز عدة حوافز للاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة البنكية، القرض بدون فائدة، متابعة الشباب المستثمر بالإضافة إلى منح الامتيازات الجبائية. [1]و تتمثل المهام الأساسية للوكالة فيما يلي:

- تقديم الدعم للشباب و مرافقتهم في مختلف مراحل المشروع؛
- ابلاغ الشباب ذوي المبادرات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم و الامتيازات المختلفة؛
- متابعة المشاريع التي يقوم بها الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط في حالة التوسع؛
- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصائب المرتبطة بمحيطها؛
- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع؛

2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تمثل إحدى أدوات الحكومة لمحاربة البطالة، أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/01 المؤرخ في 22 جانفي 2004 و هي ألية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مراقبة القروض المصغرة و دعمها و متابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين و النساء الماكثات في البيت و تتراوح قيمة القروض ما بين 50.000 و 400.000 دج.

و سوف نعود للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بشكل تفصيلي في الفصل الثاني.

3-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو هيئة حكومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94- 188 المؤرخ في جويلية 1994، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين من خلال خلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها الطلب في سوق العمل، و بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10- 156 المؤرخ في 20- 06- 2010 المعدل و المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 03- 514 المؤرخ في ديسمبر 2003 اتخذت السلطات

[1]-حفاف سمية، مرجع سابق ذكره، ص: 13.

العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع و التي تهدف أساسا إلى تطوير ثقافة المقاولة.

كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومراقبة خلق النشاط من طرف العاطلين و المسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة. و تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بخمسة ملايين دينار جزائري كحد أقصى.[1]

4 – صندوق دعم وتشغيل الشباب (FAEJ):

تم انشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو انشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب ب 30% و الباقي تساهم به البنوك.[2]

5-عقود ما قبل التشغيل CPE:

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة، و يهدف إلى زيادة العروض و تشجيع و تسهيل ادماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي تمنحها اياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل.[3]

6-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشأت الوكالة سنة 2001، بموجب الأمر 01-03 المتعلقة بتطوير الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكون من مجموعة من الادارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم اتخاد القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس ايجابيا في احداث مناصب العمل.[4]

---

[1]-مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع بسكرة خلال الفترة (2004- 2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص ص:116-117.

[2]- مايدي عيدة، **آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة-ANGEM**، فرع غرداية خلال الفترة(من 2005 إلى غاية 30 مارس 2017. مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية و التجارية، جامعة غرداية، 2017، ص:27.

[3]- مايدي عيدة، مرجع سبق ذكره، ص:27.

[4]- مايدي عيدة،مرجع سبق ذكره، ص:27.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات الوطنية و الأجنبية التي تناولت موضوع قياس فعالية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEMفي تمويل المشروعات المصغرة وذلك من خلال الإطلاع على هذه الدراسات و إلقاء الضوء عليها من خلال معرفة كيفية تناولنا للموضوع محل الدراسة، ومن تم ندرس أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية و مدى الاستفادة من الدراسات السابقة.

المطلب الأولى: الدراسات باللغة الوطنية

الدراسة الأولى:مايدي عيدة، بعنوان(آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة–ANGEM)فرع غرداية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2017. مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، 2017/2016.

هدفت الدراسة إلى إظهار الدورا الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة و خلق روح المبادرة والإبتكار وتحقيق زيادة متناهية في حجم الاستثمار و العمالة و ما تحققه من تعظيم من القيمة المضافة، كل ذلك الى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و كما ذكرت أهم الأجهزة التمويل و الهيئات لدعم و من أهمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMو ذلك بولاية غرداية خلال الفترة 2005 الى غاية 30مارس 2017.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك العديد من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فمنها كلاسيكية و منها مستحدثة و صيغ التمويل الاسلامية، و يشكل التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر المتاحة أمام أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة الفقر و البطالة و تحسين الأوضاع المعيشة لكثير من الأسر من خلال استحداث أنشطة خاصة بها تمكنها من الحصول على مداخيل دورية.

الدراسة الثانية: حفاف سمية بعنوان: "**دور القرض المصغر في دعم و تمويل المشاريع الحرفية للمرأة**" دراسة ميدانية لعينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين 2001–2014. مذكرة ماستر 2014/2013.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الحرفية للمرأة ومحاولة تقييم مساهمة التمويل بالقرض المصغر المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم

و مراقبة المشاريع الحرفية للمرأة، و من خلال هذه الدراسة ركزت على عينة من النساء المستفيدات من تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة خلال الفترة ما بين 2010- 2014 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعطيات.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر من أهم الأليات التي تدعم المرأة الحرفية في مدينة ورقلة من خلال برنامج التمويل و المساعدات المقدمة لها؛
- المرأة المقاولة تلجأ إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسد الاحتياجات المالية في إنشاء وتوسيع نشاطها؛
- نقص متابعة الوكالة للنساء المستفيدات من القروض الممنوحة؛
- المرأة المقاولة تحتاج إلى دعم مالي في بداية نشاطها مما يعالجها تلجأ إلى مصادر خارجية لتمويل مشروعاتها.

الدراسة الثالثة: ناصر المغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، جامعة مسيلة، ورقة بحثية،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،** 2011.

تهدف هذه الدراسة إلي إبراز نتائج إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر، من حيث خلق مناصب شغل و كذا تفعيل سوق العمل، مع إبراز المشاكل و المعوقات التي تواجه هذه الإستراتيجية.

و قد أوصى الباحث إلى:

- ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد للتمويل المصغر في الجزائر و المحافظة عليه؛
- ضرورة توفير مراكز تعمل على توفير و نشر المعلومات و الإحصائيات حول كل ما يتعلق بالقروض المصغرة، مما يساعد على تحديد أوجه القصور و نقاط الضعف و نقاط القوة.

الدراسة الرابعة: حنين جلال دماغ، **بعنوان "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة"**، دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من مؤسسات الإقتراضNGOs في قطاع غزة، 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة و تحليل دور التمويل المقدم من المؤسسات الإقتراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة في فترة الممتدة بين 1990- 2008، لمعرفة إختلاف دور التمويل بين مؤسسات الاقتراض و آثارها على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشروعات، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ 130 مشروع نسائي تم تمويلها من قبل ثلاث مؤسسات اقتراض فلسطينية اختيرت العينة بناءا على عدد المشاريع الممولة و قد تم تصميم و توزيع استبيان لخدمة هدف الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- جميع المشاريع الواقعة محل الدراسة فردية؛
- عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من المؤسسات الإقتراض و بين ارتفاع وانخفاض راس المستثمر للمشروع؛
- لا يؤثر عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض على ارتفاع و انخفاض نسبة التمويل المقدم؛
- هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي (بدون فوائد) لا سيما القروض الحسن.

الدراسة الخامسة: إيهاب طلعت الشايب، بعنوان " **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى المعيشة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن الأصغر**"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير المهني في ادارة اعمال، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر، 2010.

هدفت الدراسة في اظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوىمعيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع و لمعالجة الموضوع تضمن منهج البحث عنصرين تمثلا في الدراسة النظرية، و ذلك للحصول على بيانات البحث من مصادر مختلفة نذكر منها (دراسات عربية وأجنبية ومقالات و مؤتمرات ...إلخ). والدراسات الميدانية و هي التي تم جمعها ميدانيا من خلال استمارة الاستقصاء تم اعدادها بناء على مقاييس المستخدمة في هذه الدراسة بإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية. والنتائج المتواصل إليها من خلال الدراسة هو تأكيد الباحث أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى: قروض البنك الدولي للمشروعات الصغيرة في مصر بغرض توفير مناصب شغل للشباب.

the world **,Aboost for small businesses in Egypt leads togrowthand employment**,Sahernacer 2014., journal of business management feature story,bank

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنوك في مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مستدام و تجاري من خلال تقديم قروض للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في مصر وتعزيز قدرة الأعمال الصغرى في التمويل.

فكانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة تطبيقية على أرض الواقع تتمثل في مشروعات جمال حسام تمام الذي منحه البنك الدولي قرض في ظل تمويل المشروعات الصغيرة بغرض توفير مناصب الشغل.

الدراسة الثانية:

دراسة (**Sharakeh، 2009**) بعنوان:

"Impact of Micro Finance On Micro Entrepreneurs"

هذه الدراسة بعنوان تأثير "**التمويل الصغير على المشاريع الصغيرة**" وهي دراسة ميدانية قامت بها الشبكة الفلسطينية للاقتراض الصغير و متناهي الصغر بالتعاون مع شركاء آخرين، حيث عملت هذه الدراسة على تقديم تحليل نوعي و كمي لآثار تمويل المشاريع الصغيرة على معيشة و أداء المقترضين والمقترضات، لتوفير المعلومات و النتائج المقدمة ارضية المعلومات المناسبة لصانعي السياسات وأصحاب القرار، حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات و تصميم التدخلات المناسبة لتطوير قطاع التمويل الصغير و متناهي الصغر في فلسطين، و هذا من خلال أخد عينة عشوائية تقدر بحوالي 489 مقترضةلمناقشة مدى تأكيد ما تعلنه مؤسسات التمويل من استهداف الفئات الفقيرة والاقل حظا في المجتمع الفلسطيني.

و قد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- من حيث الخصائص العامة للمبحوثين: فقد تبين أن نسبة 57% من المقترضين نساء تستهدف فئة عمرية من 31- 60 عاما نسبة 79% و يقطنون في المخيمات و القرى نسبة 55%، في الوقت الذي تعتمد أسرهم على مصدر دخل وحيد بنسبة 65% و لديهم أكثر من 4 معالين وذلك بنسبة 64.6%؛
- من حيث خصائص المشروع: فقد اتضح ان 52% من إجمالي المشاريع ذات رأس مال أقل من 5000$ (1.885- 2.426$)، في الوقت الذي تعتمد فيه المشاريع بنسبة 86% على العمالة البيئة و التشغيل الذاتي، بحيث تعتمد 41% اسرهم على المشروع الذي تم الاقتراض لأجله كمصدر دخل وحيد؛
- بالنسبة لتقييم إجراءات القروض، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 95% من العينة اعتبروا إجراءات الحصول على القرض مربحة أو معقولة، و ان نسبة 75% اعتبروا ضمانات القروض مناسبة
- في وقت 55% كلفة القرض عالية و تؤثر على المشروع.

الدراسة الثالثة:

دراسة (swope. 2005) بعنوان: Microfinance & Poverty Alleviation

هذه الدراسة بعنوان "**التمويل الصغير و تخفيف الفقر**"، حيث تناولت هذه الدراسة إمكانية التحقيق من كون التمويل الأصغر منهجا فعالا لتخفيف من حدة الفقر، و ذلك من خلال مناقشة مجموعة من الانتقادات الموجهة ضد التمويل الأصغر و مدى إمكانية في تحسين الظروف الاقتصادية للفقراء المهمشين.

فكانت أهم الانتقادات:

- أن التمويل الأصغر لا يستطيع تحقيق الاستدامة المالية، و بالتالي لا تستهدف الفقراء للغاية كزبائن دائمين لتجنب التعثر المالي و تخلف السداد الذي يؤثر سلبا على جودة المحفظة
- كما أن التمويل الأصغر لا يستطيع الوصول إلى جميع الفقراء و أفقر الفقراء المنتشرين في العالم، و بالتالي استثناء الغالبية العظمى من الفقراء؛
- إن التمويل الأصغر لا يحقق انتشارا واسع النطاق ليشمل المناطق المهمشة و الفقيرة في العالم، وذلك بسبب قلة الإمكانيات المالية و المادية المتوفرة لدى مؤسسات التمويل الأصغر.

دراسة الرابعة:

UE étudeexploratoire.:Le profil de l'entrepreneuriatféminin en Algérie

تهدف هده الدراسة إلى ابراز أهم الحواجز و الصعوبات التي تمنع النساء الجزائريات من إدارة مشاريعهم الريادية و هي عبارة عن دراسة استطلاعية فتناولت عينة من 36 مؤسسة تم إنشاؤها و إدارتها من قبل المرأة الجزائرية في جميع أنحاء البلاد.

فتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها:

- أن العوائق التي تعترض المشاريع النسائية راجع إلى الروتين اليومي و تربية الأطفال؛
- صعوبة الحصول على التمويل و التدريب.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة و أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال عرضنا لكل هذه الدراسات السابقة و التي تمثل في 8 دراسات منها 4 عربية و 4 أجنبية من 2005 إلى 2014 و إدراجها حسب البعد الزمني من الأحدث إلى الأقدم سنحاول التعقيب على الدراسات السابقة و إظهار أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .

أولا: التعقيب على الدراسات السابقة.

- **من حيث موضوع الدراسة:**

ركزت بعض الدراسات للبحث عن أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الحرفية للمرأة كدراسة (حفاف سمية)، و هناك دراسات هدفت إلي إبراز نتائج إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر، من حيث خلق مناصب شغل و كذا تفعيل سوق العمل، مع إبراز المشاكل و المعوقات التي تواجه هذه الإستراتيجية (ناصر مغني)، و هناك دراسة هدفت إلى دراسة و تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات

الإقتراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة، لمعرفة إخلاف دور التمويل بين مؤسسات الاقتراض و آثارها على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشروعات (حنين جلال دماغ)، بينما تهدف دراسة (إيهاب طلعت الشايب) إلى اظهار أثر تمويل المشروعات متناهي الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع، بينما تهدف دراسة (مايدي عيدة) إلى اظهار آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة. و بالنسبة الدراسة الأولى باللغة الأجنبية فقد سلطت الضوء على دور البنوك في مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مستدام و تجاري من خلال تقديم قروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، و تعزيز قدرة الأعمال الصغرى في التمويل، و الدراسة الثانية (تأثير تمويل الصغير على تمويل المشاريع الصغيرة) حيث عملت هذه الدراسة على تقديم تحليل نوعي و كمي لآثار تمويل المشاريع الصغيرة على معيشة و أداء المقترضين و المقترضات، أما الدراسة الثالثة بعنوان (التمويل الصغير و تخفيف الفقر)، حيث تناولت إمكانية التحقق من كون التمويل الأصغر منهجا فعالا لتخفيف من حدة الفقر، و ذلك من خلال مناقشة مجموعة من الانتقادات الموجهة ضد التمويل الأصغر و مدى إمكانية تحسين الظروف الاقتصادية للفقراء المهمشين. أما الدراسة الرابعة هدفت إلى ابراز أهم الحواجز و الصعوبات التي تمنع النساء الجزائريات من إدارة مشاريعهم الريادية.

- **من حيث أداة الدراسة:**

تعددت أدوات القياس المستخدمة في الدراسات، فبعضها إعتمد على الدراسات الميدانية، والآخر على الاختبارات.

- **من حيث الإستفادة من الدراسات السابقة:**

-إستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في سهولة الوصول إلى بعض المصادر والمراجع العلمية التي إعتمدتها الدراسات السابقة؛

-بناء الاطار النظري و فرضيات الدراسة؛

-الانطلاق من حيث انتهى الآخرون.

ثانيا: أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- **أوجه الشبه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:**

-من ناحية الهدف بينت مختلف الدراسات السابقة و الحالية إلى أن القرض المصغر أداة لتخفيض نسبة البطالة في المجتمعات و يوفر التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشروع مصغر؛

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الآليات و البرامج التي توفر التمويل للمشاريع المصغرة؛

-تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم المساعدات و الامتيازات الجبائية.

- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

-تعتبر الدراسة الحالية إضافة للدراسات السابقة في البيئة العربية والجزائرية على وجه الخصوص إذ أنها ساهمت في نقل الكثير من المفاهيم من بيئات أجنبية أخرى إلى البيئة العربية (التعلم من تجارب الآخرين والإستفادة منها).

-يتضح من خلال تاريخ الدراسات السابقة في موضوع المشاريع الصغيرة أن معظم هذه الدراسات حديثة وهذا يدل على حداثة تنبه الدولة إلى أهمية هذا القطاع وأهمية دراسة وقياس آثاره في المستقبل على الدولة.

-من خلال وجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وجدنا أن هناك إستفادة من الدراسات السابقة ولكن في نفس الوقت هناك تميز عنها من حيث فترة الدراسة (الحدود الزمنية).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب النظري للدراسة و هو التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة و أنواعها و أهميتها و خصائصها و مصادر تمويلها و مشاكلها و عيوبها، و كذلك تعرفنا على مفهوم و نشأة القرض المصغر و أهميته و مبادئه و الجهات المقدمة لخدماته. بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذه الدراسة و التعقيب عليها و إظهار مدى الاستفادة منها.

وتوصلنا إلى أن هناك العديد من التعريفات التي تقدم للمشروعات الصغيرة تختلف من دولة إلى أخرى متأثرة بدرجة النمو ورؤية المشرفين على إحصاء هذا النوع من المشاريع؛ وأن هناك العديد من الهياكل التي تسعى إلى توفير التمويل اللازم للنهوض بهذا النوع من المشاريع.

أما في الفصل الثاني فسنتناول فيه الدراسة التطبيقية للموضوع، التي تتمحور حول الدراسة المنهجية للموضوع و النتائج المتوصل إليها مع تقديم التوصيات اللازمة.

الفصل الثاني:دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة

تمهيد:

بعد إستعراضنا في الجانب النظري لمفاهيم ومضامين كل من المشروعات الصغيرة والقرض المصغر، وكذا الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع قياس فعالية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMفي تمويل المشروعات الصغيرة، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي.

وبناءا على ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل إستعراض الآتي:

- تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- إختبار الفرضيات، ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة، وسوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف الجوانب القانونية التي تتعلق بالوكالة، من المهام المسطرة لها وكذا الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم نبذة حول نشأة ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتطرق إلى أهم الجوانب التي تخص موضوع الدراسة.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إن زيادة نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة جعل الجزائر تنتهج إجراءات للتخفيف من حدتها و في سنة 1996 قامت بإعداد برامج موجهة إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل من بينها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وعقود ما قبل التشغيل والأشغال العمومية ذات المنفعة العامة والتي تتميز بكثافة عمالية عالية وأدوات تم وضعها من قبل السلطات العمومية في إطار معالجة البطالة، ولقد عززت هذه الأدوات ببرنامج جديد ليتمم ويوسع ويدعم مسار مكافحة البطالة ويعمقه ويتعلق هذا الأمر بالقرض المصغر، حيث كانت أولى بوادر إهتمام الدولة الجزائرية بصيغة القرض المصغر من خلال صدور المرسوم الرئاسي في 1999/07/22 ولقد عرفه على أنه عبارة عن سلفة صغيرة الحجم، مخصص لإقتناء عتاد بسيط، يتم تسديده في مرحلة قصيرة ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الإحتياجات أو العوائق والتي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنين ويوجه القرض المصغر إلى إحداث ولشراء المواد الأولية وذلك قصد ترقية الشغل وكذا النشاطات التجارية المنتجة وبذلك يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر في المجتمع.

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشأت الوكالة لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، وعدلت بعض مواد قانونها وفق المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق لـ27 جانفي 2008، وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية. ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الإقتصاديوالإجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال

توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر[1]، فهو موجه إلى:

1) للبطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين إنتهت مدة إستفادتهم من حقوقهم؛
2) المرأة التي ترغب في العمل ببيتها؛
3) الأشخاص لا سيما الذين ينشطون في قطاع غير رسمي؛
4) حاملي شهادات التكوين المهني؛
5) الحرفيين؛
6) المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي؛

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى فئات المواطنين الذين لا يمكنهم الإستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب الشروط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة في مجال محاربة الفقر والبطالة وعدم الإستقرار عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في[2]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- تقدم الدعم و الاستشارة و المرافقة للمبادرين و ضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة؛
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشارع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة؛
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- العمل على الإدماج الاقتصادي و الإجتماعي؛
- إضافة إلى المهام المساندة إليها، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مجموعة من الفوائد والمساعدات للمستفيدين منها؛
- تمنح قرض بدون فائدة قدره 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع (1000000) دج.

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي:

- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة و الاشخاص المستفيدين من الجهاز؛

[1]–مايدي عيدة، مرجع سبق ذكره، ص:38.

[2]–موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغرwww.angem.dzعلى الساعة 18:50 يوم 2018/04/06.

- تكوين علاقة دائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع، و تنفيد خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون الغير مسددة في آجالها؛
- ابرام اتفاقية مع كل هيئة و مؤسسة أو منطقة هدفها القيام بأنشطة اعلامية و تحسيسية و كذا مراقبة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم و ذلك لحساب الوكالة.

أما أهدافها فتتلخص فيما يلي :[1]

- المساهمة في مكافحة البطالة و الفقر في المناطق الحضرية و الريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت و الحرف والمهن ، ولا سيما الفئات النسوية ؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتوجات الاقتصادية والثقافية من السلع و الخدمات المولدة للمداخيل والعمالة ؛
- تنمية روح المقاولاتية لتحل الاشكالية ، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيد أنشطتهم ، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم و مرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل و المؤسسات الجد مصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/ بيع.

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1-تسير وتنظيم الوكالة:

يسير الوكالة مجلس توجيهي ، يديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليها المجلس التوجيهي ، كما تزود الوكالة بلجنة المراقبة.

أ-مجلس التوجيه: يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء التالية:[2]

-ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية ؛

- ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة ؛

[1] -مايدي عيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[2]-المادة 8 من المرسوم تنفيذي رقم 04-14، مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير سنة 2004 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية،العدد 06، 25 يناير 2004.

- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؛
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية لغير الأجراء؛
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات؛
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف؛
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- ثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة؛

-يعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد؛

-تنتهي عضوية الاعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة، و في حالة انقطاع عضوية أحد الاعضاء يستخلف حسب الأشكال نفسها و يخلفه العضو الجديد المعين حتى انقضاء مدة العضوية؛

-ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظراؤه لمدة سنة واحدة و يساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة، و في حالة انقضاء مدة عضويتهما يعوضان حسب الأشكال نفسها؛

-يجتمع مجلس التوجيه مرة كل ثلاث (3) أشهر على الاقل بناء على استدعاء من رئيسه و يمكن أن يجتمع زيادة على ذلك، في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو باقتراح من ثلثـــي (3/2) أعضـــاء أوبطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا اقتضت الظروف ذلك.[1]

و من خلال الملاحظة لأعضاء المجلس التوجيهي للوكالة نلاحظ أنه يتكون بالأخص من ممثلي الهيئات أو الوزارات التي تهتم بالأسرة و قضايا المرأة، بالإضافة إلى ممثل الصناعات التقليدية و الحرف والوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة و المتوسطة ، ذلك أن الوكالة تهدف أساسا إلى إنشاء المؤسسات المصغرة، كذلك نلاحظ ممثل الوزارة المكلف بالتشغيل ذلك أن الوكالة تابعة لوزارة التشغيل و كما رأينا حتى أعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من وزير التشغيل، بالإضافة أن أحد الأهداف الرئيسية لعمل الوكالة هي توفير مناصب شغل جديدة للفئة البطالة.

والمجلس التوجيهي يداول ويصادق وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها على ما يلي:

- برنامج نشاط الوكالة،
- نفقات سير الوكالة وتجهيزها،
- تنظيم الوكالة ونظامها الداخليان،
- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة،
- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة،

[1]- المادة 11 من المرسوم تنفيذي رقم 04-14، مرجع سبق ذكره.

- إنشاء فروع محلية للوكالة،
- قبول الهبات والوصايا والإعلانات،
- اقتناء البنايات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها،
- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم،
- الحصائل وحسابات النتائج،
- تعيين محافظ (أو محافظي) الحسابات.

كل تدبير أو كل برنامج يرمي إلى إشراك الوكالة في تحفيز وإنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعوة إلى دعم عملها في مجال إحداث الأنشطة من طرف المستفيدين من القرض المصغر.

ب-المدير العام:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنهى مهامه بالأشكال نفسها.

تصنف وظيفة المدير العام للوكالة استنادا إلى الوظيفة العليا للدولة لمكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة يخول المدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها، في كل الأحوال.[1]

وبهذه الصفة، يكلف على الخصوص، بما يأتي:[2]

- يتولى تمثيل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة،
- يسهر على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة،
- يفند مداولات مجلس التوجيه ويتولى متابعة تنفيذها،
- يعد ميزانية الوكالة وبرنامج نشاطها ويقترحها على مجلس التوجيه،
- يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرسله إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد مرافقة مجلس التوجيه.
- يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه ويسهر على احترام تطبيقه،
- يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة. ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في تنظيم المعمول به،
- يبرم كل صفقة وعقد واتفاقية واتفاق في إطار التنظيم المعمول به،
- يأمر بصرف نفقات الوكالة،
- يمثل الوكالة أمام العدالة وفي كل أعمال الحياة المدنية.

ج-لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاث (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه:

[1]-المادة 20من المرسوم تنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

[2]-المادة 21 من المرسوم تنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

- تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن الأعضاء للمدة التي تستغرقها مهمتها؛[1]
- تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارتها لحساب مجلس التوجيه؛
- تجمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة (3) أشهر و عند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوية اثنين (2) من أعضائها؛
- تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج و المشاريع التي شرعت فيها الوكالة؛
- تبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة و التنفيذ و التقييم التي يعدها المدير العام؛
- تقدم لمجلس التوجيه ملاحظتها و توصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات و نفقاتها و برنامج نشاطها و كذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام؛
- تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة و تشرف عليها في نهايتهما بمبادرة منها أو بناء قرار من مجلس التوجيه؛[2]
- يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضرة ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل و تحفظ وفقا للأعراف؛[3]
- يحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة و يحدد التكلفة بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تعويضها.[4]

د- أحكام مالية:

❖ **موارد و نفقات الوكالة**

- **الموارد: تتكون موارد الوكالة من:**[5]

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المذكورة في المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 04- 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 و المتعلق بجهاز القرض المصغر؛
- حصائل الودائع المالية المحتملة؛
- الهبات و الوصايا و الإعانات؛
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية و الدولية بعد ترخيص من السلطات المعينة؛

[1]- المادة 22من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

[2]- المادة 23من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

[3]- المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

[4]- المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

[5]- ا لمادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

- كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها.

- **النفقات: تتكون نفقات الوكالة مما يأتي:**[1]

- نفقات التثبيت؛
- نفقات التسيير و الصيانة؛
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها و انجاز مهامها.

تحدد نفقات التسيير ب8% من المبلغ الإجمالي للبرامج كحد أقصى بعد انتهاء مرحلة إنجاز الوكالة و التي لا يمكن أن تتعدى السنة الواحدة.

المطلب الثاني: صيغ تمويل المشروعات الصغيرة التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم صيغ تمويل المشروعات الصغيرة التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفرع الأول: صيغ التمويل القديمة لتمويل المشروعات الصغيرة

قبل تعديلات فيفري 2011 توجد صيغتين من التمويل تتبعها الوكالة نوجزها فيمايلي:[2]

1-التمويل الثنائي: بين الوكالة و المستفيد.

في حالة شراء المواد الأولية و تكون صيغة التمويل كالتالي:

الجدول رقم(2-1): التمويل الثنائي بين الوكالة والمستفيد قبل تعديلات 2011

قيمة التمويل	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
لا تتجاوز 30.000 دج	10%	90%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التمويل الثنائي بين الوكالة و المستفيد قبل تعديلات 2011 كانت قيمة التمويل لا تتجاوز 30.000 دج بينما المساهمة الشخصية للمستفيد تقدر 10% في حين نجد أن القروض بدون فائدة تقدر ب90%.

[1]-المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق ذكره.

[2]- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2-التمويل الثنائي: بين البنك و المستفيد و تكون صيغة التمويل كالتالي:

الجدول رقم(2-2): التمويل الثنائي بين البنك والمستفيد قبل تعديلات 2011

	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
من 50.000 دج إلى 100.000 دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
	03%	05%	97%	95%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التمويل الثنائي بين البنك و المستفيد قبل تعديلات 2011 كانت قيمة التمويل تتراوح بين 50.000دج إلى 100.000 دج بينما المساهمة الشخصية للمناطق الخاصة(الشمال) 03% في حين نجد المساهمة الشخصية للمناطق الأخرى (الهضاب العليا و الجنوب) بلغت 05% في حين نجد أن القرض البنكي للمناطق الخاصة يقدر بنسبة 97%بيما بلغ القرض البنكي للمناطق الأخرى 95%.

3_ التمويل الثلاثي: بين الوكالة و المستفيد و البنك

الجدول رقم(2-3): التمويل الثلاثي بين الوكالة و المستفيد و البنك

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية		القرض البنكي		قروض بدون فائدة	
من 100.000 إلى 400.000 دج	مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى
	03%	05%	70%	70%	27%	25%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الثاني: صيغ التمويل الجديدة لتمويل المؤسسات المصغرة

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا تتجاوز مائة ألف دينار جزائري 100.000 دج، و قد تصل إلى مئتين و خمسون ألف دينار جزائري 250.000دج على مستوى (ولايات الجنوب) إلى قرض معتبر لا يتجاوز 1.000.000 دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع احدى البنوك، تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة و جلب اهتمام فئة من المجتمع.[1]

[1]- موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغرwww.angem.dzعلى الساعة 18:50 يوم 2018/04/06.

1-التمويل الثنائي: مقترض و الوكالة

قرض بقيمة 40.000دج و/أو 100.000دج بدون فائدة و الذي تصل قيمة الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، ممنوحة للمقترض بعنوان شراء المواد الأولية، يتم تسديدها على مدى 24 إلى 36 شهرا.

الشكل رقم(2-1): يوضح صيغة التمويل الثنائي مقترض و الوكالة.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

2-التمويل الثلاثي: بنك والمقترض و الوكالة

قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000دج من أجل اقتناء عتاد صغير و مادة أولية لازمة لإنشاء مشروع ويتم التسديد على مدى 12 إلى 60 شهرا.

- المساهمة الشخصية: 1%؛
- قرض بدون فائدة:29%؛
- قرض البنكي:70%؛
- تخفيض على الفوائد من 5 إلى 20% من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات.

الشكل رقم(2-2): يوضح التمويل الثلاثي البنك و المقترض و الوكالة.

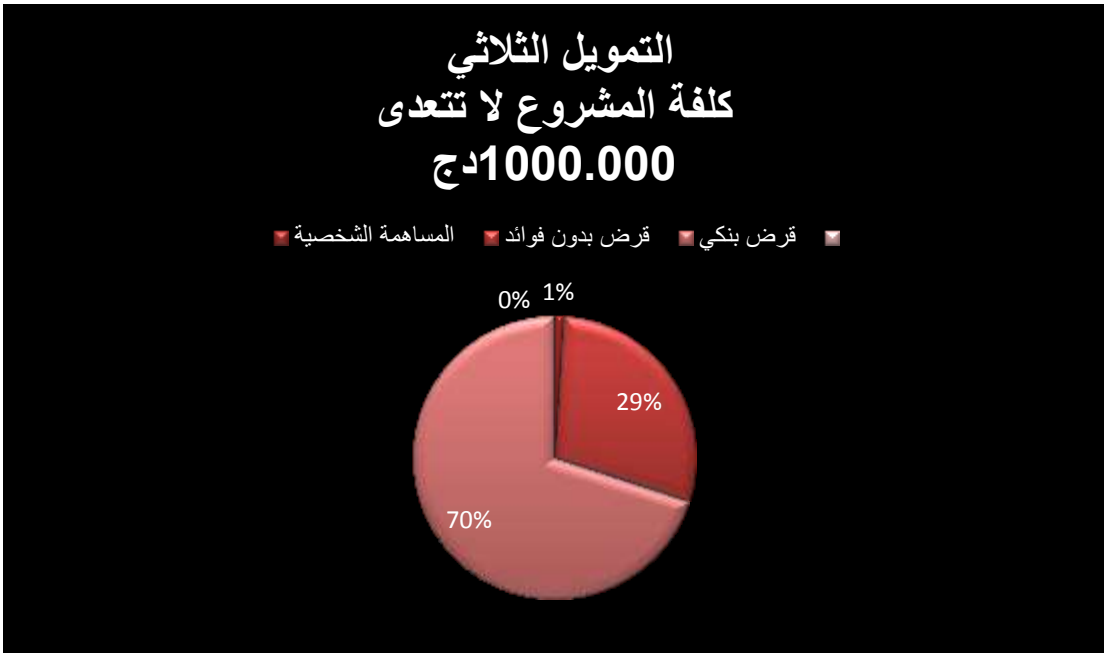

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم(2-4): أنماط التمويل على المستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250.000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية) على مستوىولايات الجنوب	0%		100%	-
لا تتجاوز 1.000.000دج	كل الأصناف	1%	70%	%29	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	1%	70%	29%	20% من النسبة التجارية بقية المناطق

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفرع الثالث: صندوق الضمان المشترك للقرض FGMMC

كان يعرف بصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر في سنة 1991م إلى غاية سنة 2000م ليسمى في سنة 2004م بصندوق الضمان المشترك للقرض المصغرة، ولقد أنشأ[1] بموجب المرسوم التنفيذي 04- 16 في 22جانفي 2004م المتضمن انشاء صندوق الضمان المشترك للقروض، و بناءا على تقرير وزير التشغيل و التضامن الوطني، و بناءا على الدستور و لا سيما المادتين 85-04 و 125، يوضع صندوق الضمان تجت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل و يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، حيث يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المشروعات المالية المنخرطة فيه، و يغطي باقي الديون المستحقة من الاصول و الفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة أو الخسارة التي تتجاوز 85%.

يتولى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير الصندوق بمساعدة أمانة دائمة، كما يمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك أو مؤسسة مالية قامت بتمويل مشاريع اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يؤسس دفع اشتراكات إلى الصندوق من طرف البنوك و المؤسسات المالية، و يقوم مجلس توجيه إدارة الصندوق بتحديد مبالغ الاشتراكات و كيفيات دفعها.

المطلب الثالث: أنواع الأنشطة و الإعانات التي تقدمها الوكالة و شروط الحصول عليها

من خلال هذا المطلب نذكر أنواع الأنشطة و الإعانات التي تقدمها الوكالة و أهم شروط الحصول عليها.

الفرع الأول: أنواع الأنشطة التي يمولها الجهاز[2]

1-الصناعة:

- **الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، كسكس، الخبز، حلويات عصرية و التقليدية، صناعة الشكولاتة، المرطبات، البوظة، تحميص و رحي القهوة، تعليب السمك، تحميص و تغليف الفول السوداني؛
- **الألبسة:**الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات)؛
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة؛
- **الصناعات الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، الصناعات السلال، صناعات المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 04-16مؤرخ في 29 ذو القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير 2004، يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر و تحديد قانونه الأساسي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 25 يناير 2004.

[2]منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2-الفلاحة:

- **تربية الماشية:** تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم و الحليب، تربية الدواجن و الأرنب و النحل؛
- **فلاحة الأرض:** إنتاج البذور، الفواكه و الخضر (تجفيف و تخزين)، مشتلة الزهور و نباتات الزينة.

3-الصناعات التقليدية:

- النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير و القطيفة و الزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب؛

4-الخدمات:

- الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات؛
- **الصحة:** عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

5-المباني و الأشغال العمومية:

- **اشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني:** الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

6-نشاطات تجارية صغيرة.

الفرع الثاني: الإعانات التي تقدمها الوكالة

لقد كانت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تضع مجموعة من الشروط و التي بموجبها يستطيع الحرفيون أو الفلاحون أو المرأة الماكثة بالبيت (صاحب المشروع) الاستفادة من الإعانات التي تقدمها و هذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 الذي يحدد جملة من الخدمات والمساعدات لأصحاب المشروع و هذا من أجل توسيع القدرة الإنتاجية لمشروعاتهم.

1- الإعانات المالية:

إن الإعانات المالية التي كانت تقدمها الوكالة منذ نشأتها هي نفسها التي تقدمها اليوم إلا انها حدثت تعديلات في كل صيغة من صيغ التمويل التي تعتمدها الوكالة و كذلك هذه الإعانات المالية بموجب المرسوم الجديد 2011/02/11 تقدم سواء أثناء إنشاء المؤسسة المصغرة أو عند الرغبة في زيادة القدرة الإنتاجية للمشروع.

وتتمثل الإعانات المالية في مايلي:

أ-منح الوكالة سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية مقدرة ب100% من التكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج، و قد تصل هذه السلفة إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب؛

ب-القرض البنكي: و الذي يتم ضمانه من طرف الصندوق المشترك للقروض المصغرة ، و يمنح بنسب فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد(من 5% إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك)، بينما تتحمل الخزينة العمومية نسبة الفائدة المنخفضة و التي تختلف حسب قيمة الاستثمار و موطنه.

ت–منح تأجيل لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، و منح أجل أقصاه سنة للمستفيدين لتسديد فائدة القرض البنكي.

ث–الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة و المشاركة في الصالونات و المعارض التي تنظمها الوكالة.

ج–الإعفاءات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولين؛
- يمكن الاستفادة من الاعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، و كذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:
  - السنة الاولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%؛
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%؛
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيـــزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تخفيض الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.[1]

2–الإعاناتغير المالية:

أ_ تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مراقبة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

ب_ إعطاء فرصة للمستفيدين للمشاركة في المعارض و الصالونات أين يتم التعارف بينهم و اكتساب خبرات مختلفة و كذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم؛

ت– تكوين المقاولين حسب برنامج:

- (CREE) كيفية انشاء مشروعكم؛

[1]–موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،www.angem.com على الساعة 18:50يوم 2018/04/06.

- (GERME) كيفية التسيير الاحسن لمشروعاتهم في اطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل؛
- تكوين في مجال التعليم المالي العام (FEFG)؛
- اختبار المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAP).

الفرع الثالث: شروط إمكانية الاستفادة من الإعانة

لكي يستفيد البطالون أو الممارسون للأعمال المؤقتة أو بلا دخل أو النساء الماكثات بالبيت من المزايا التي تقدمها الوكالة يجب أن يستوفي الشروط التالية:[1]

- بلوغ السن 18 فما فوق؛
- أن يكونوا ذوي تأهيل مهني يتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- القدرة على تقديم المساهمة الشخصية؛

و الملاحظة لهذه الشروط أنها تركز على عامل السن و ذلك بهدف تخصيص هذه الإعانات إلى البطالين و النساء الماكثات بالبيت و هذا كون أن جهاز الوكالة هو خاص بالتضامن الوطني و الأسرة وقضايا المرأة، بالإضافة الى عامل التأهيل لكي تدرس ملفات طلب الإعانة بحسب تخصص كل فرد وكذلك أن يكونوا بطالين و هذا بهدف توفير مناصب شغل جديدة للمجتمع.

و كذلك من الشروط التي يجب أن يستوفيها طالب الإعانة:

أ-التمويل الثنائي (الوكالة- المستفيد): يجب على الحرفي أن ينخرط في غرفة الصناعة التقليدية والحرفية و يدفع اشتراكه فيها، حيث يضمن هذا الصندوق لدى البنوك و المؤسسات المالية القروض التي تمنحها الوكالة لصاحب المشروع.

ب-التمويل الثلاثي (الوكالة- البنك- المستفيد): يجب على صاحب المشروع ان ينخرط في صندوق الضمان المشترك FGMMC.

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 جانفي 2004.

المبحث الثاني: ترتيبات تمويل إنشاء مشروع صغير في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تقييم نشاطاتها في ورقلة

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و البطالة الإجتماعية وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم الإرادة لإنشاء مشروع و لا يملكون الأموال الضرورية لذلك.

وعليه لقد خصصنا هذا المبحث لتقديم فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ورقلة بالإضافة إلى تقييم نشاطها منذ نشأتها 2005 إلى غاية 2017.

المطلب الأول: التعريف بفرع الوكالةالوطنية لتسيير القرض المصغر محل الدراسة فرع ورقلة

الفرع الأول: تعريف الفرع ورقلة

أنشأ فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ورقلة و بدأ نشاطه في سنة 2005، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، تقدم سلفات مالية لصالح الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط معينة.

الفرع الثاني: تنظيم الوكالة

يدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مدير عام، ويشرف عليها مجلس توجيهي يعين من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي ويعين هذا الأخير لجنة مراقبة تراقب نشاط الوكالة.

1- المديرية العامة:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل، وتنهى مهامه بنفس الشكل، وتخول له صلاحيات التسيير والتصرف باسم الوكالة، ويشمل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة أربع مديريات مركزية وهي:[1]

- مديرية الإدارة والوسائل.
- مديرية المالية والمحاسبة.
- مديرية تنمية البرامج (تشرف على تطبيق برنامج الوكالة).
- مديرية الدراسات وأنظمة المعلومات.

2- الفروع الجهوية:

يشرف كل فرع جهوي على عدد من الوكالات الولائية ويضمن الربط ويلعب دور الوسيط بينها وبين المديرية المركزية، وتم إبتداءا من سنة 2012 التوسيع في صلاحيات مديري الفروع الجهوية بغرض التسريع في اتخاذ القرارات وتقليص الآجال.[2]

[1]-وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من المعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .

[2]-وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من المعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .

3- الوكالات الولائية (التنسيقيات الولائية سابقا):

من أجل تنفيذ المهام المسندة للوكالة تم إنشاء 49 وكالة ولائية تغطي كافة ولايات الوطن وهذه الأخيرة مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر وتم مؤخرا استحداث خلايا مرافقة على مستوى بعض البلديات في ولايات الجنوب الكبير.[1]

الفرع الثالث: الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1- الخدمات المالية (التمويل):

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ثلاثة صيغ من التمويل وهي :[2]

أ-**الصيغة الأولى:** سلفة موجهة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 000 40 دج، موجهة لفئة محددة من الأشخاص كأصحاب الدخل الضعيف والمرأة الماكثة في البيت (لن نتناول في الدراسة الحالية هذا النوع من التمويل لأنه غير موجه لمؤسسات مصغرة قائمة كما أنه لا يهدف لخلق مؤسسات مصغرة جديدة) .

ب-**الصيغة الثانية:** قرض بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمته 000 100 دج بالنسبة لولايات الشمال و 000 250 دج بالنسبة لولايات الجنوب، تمنحه الوكالة للمؤسسات المصغرة القائمة من قبل و التي هي في حاجة إلى تمويل يمكنها من شراء مواد أولية أو عتاد صغير و لا يشارك البنك في هذه الصيغة من التمويل، و يتم تسديد هذا القرض على مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.

ج-**الصيغة الثالثة:**تمويل ثلاثي (صاحب المشروع – الوكالة – البنك) لإنشاء مشروع مصغر لا تتجاوز تكلفته 000 000 1 دج و يتم تسديده على 60 شهرا

الشكل البياني رقم (2-3): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

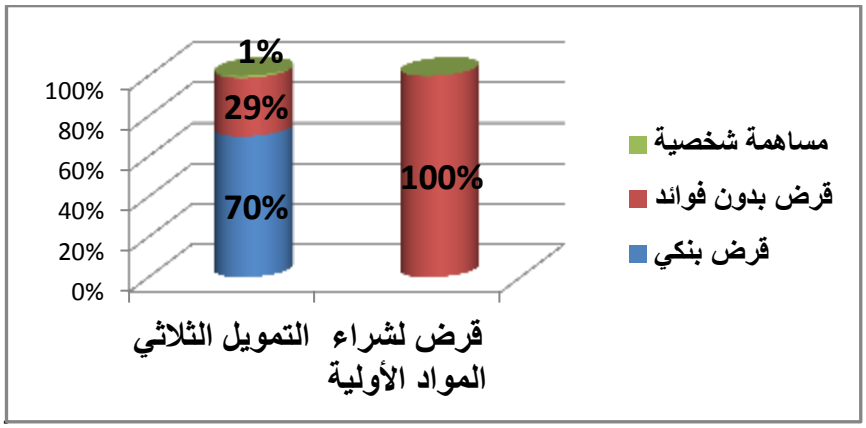

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

2- الخدماتغير المالية:

أ- **مرافقة المستفيدين من جهاز الوكالة:** وتتمثل أهم الخدمات التي تندرج في إطارها فيما يلي:[3]

[1]-وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .

[2]- منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[3]- منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- إعلام و تعريف الفئات المستهدفة بجهاز القرض المصغر و الفرص التي يتيحها،
- مرافقة حاملي المشاريع في إعداد دراسات الجدوى و تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمحيط و كذا توجيههم إلى القطاعات المبدعة و التي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،
- مرافقة أصحاب المشاريع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسة،
- مرافقة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق و خاصة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم و هذا بتنظيم معارض و صالونات تسمح لهم بالتعريف بمنتجاتهم و تنشيط ورشات عمل لتبادل الخبرات بين المؤسسات الناشئة و نظيرتها التي تملك خبرة في السوق،
- تكوين الأشخاص المستفيدين من برنامج الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم .

ب- تكوين المستفيدين: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتكوين الأشخاص المستفيدين من برنامجها لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم.

- **برنامج التكوين في التربية المالية PEFG :**

يوجه هذا البرنامج التكويني للمستفيدين من التمويل الموجه لشراء المواد الأولية ذوي المستوى التعليمي المتواضع و يهدف إلى تلقينهم المبادئ الأساسية التي تمكنهم من التسيير المالي الحسن لمؤسساتهم المصغرة، ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:[1]

- رفع الثقة بالنفس;
- الاستعمال الأمثل للموارد المالية;
- خفض التكاليف و الادخار المستمر;
- تسيير مديونية المؤسسة;
- رفع حجم المبيعات;
- استهداف رفع حجم المؤسسة من مؤسسة مصغرة الى مؤسسة أكبر.

- **برنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة GTPE:**

يوجه هذا البرنامج للمستفيدين من التمويلالثلاثي و يهدف إلى تزويدهم بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء و تسيير المشروعات المصغرة، و يرتكز هذا التكوين على منهجية تشاركية تسمح بتبادل التجاربوالخبرات بين المكونين، و المقاييس التي يتضمنها هذا البرنامج هي:[2]

- المؤسسة و العائلة؛
- التسويق؛
- تسيير المخزون؛

[1]-وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر.

[2]-وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر.

- حساب التكاليف؛
- المحاسبة؛
- التخطيط المالي؛
- المستخدمين و الإنتاجية.

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز الوكالة

تمنح للمستفيدين من جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة امتيازات وأهمها:[1]

- تتحمل الخزينة العمومية على عاتقها الفوائد المطبقة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المتعلقة بالقروض الممنوحة في إطار برنامج الوكالة؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلق باقتناء العتاد الذي يدخل بشكل مباشر في الاستثمار؛
- إعفاء تام من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة ثلاث سنوات؛
- إعفاء من الضريبة العقارية على المباني المستخدمة في نشاط المؤسسة لمدة ثلاثة سنوات؛
- تعفى إجراءات انشاء المؤسسات من طرف المستفيدين من كل حقوق التسجيل؛
- الحقوق الجمركية المتعلقة باستيراد العتاد الداخل في الاستثمار تطبق بنسبة 5 %؛
- فيما يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، فانه وبعد انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بثلاث سنوات فان صاحب المشروع يستفيد من التخفيضات التالية: (السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70 %، السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50 %، السنة الثالثة: تخفيض بنسبة 25 %).

1- ضمان القروض البنكية:

تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 2004/01/22 إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، و الذي تتمثل مهمته الأساسية في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يغطي الصندوق بناء على طلب من البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85 %، و يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك و المؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.[2]

[1]-وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[2]-وثائق داخلية لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة حصيلة الفرع الجهوي للوكالة بورقلة

سنحاول في هذا المبحث تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي بورقلة و استخلاص النتائج.

المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة.

سنتناول في هذا الجزء بعض الأرقام المتعلقة بانجازات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة في الفترة من 2005 إلى غاية 2017 .

1- معالجة الملفات المودعة لدى مصالح الوكالة:

1- 1- إعداد الدراسات التقنية-الاقتصادية (دراسة الجدوى):

يتم إعداد الدراسات التقنية-الاقتصادية للمشاريع المراد إنشاءها في إطار برنامج الوكالة (التمويل الثلاثي) على مستوى خلايا المرافقة، وتشمل هذه الدراسة النقاط التالية:

- تقديم عام حول المشروع: وهذا بتحديد الطبيعة القانونية للمؤسسة المراد إنشاءها، طبيعة النشاط، الموقع، المؤهلات التي يمتلكها صاحب المشروع و الأثر الاقتصادي و البيئي للمشروع و المدة التي يتطلبها تجسيد المشروع؛
- الدراسة التسويقية: ويتم من خلالها تحديد طبيعة المنتج (سلعة أو خدمة)، تحديد الفئة المستهدفة وتقدير عدد الزبائن، المنافسون المتواجدون في السوق، السياسة و الوسائل التسويقية التي سيعتمد عليها صاحب المشروع؛
- دراسة الوسائل الإنتاجية والتنظيمية: وهذا بتحديد الأصول الثابتة والموارد البشرية التي يحتاجها المشروع؛
- حساب التكلفة الكلية للاستثمار و تقدير تكاليف الاستغلال؛
- إعداد جدول استهلاك القرض البنكي، الميزانية الافتتاحية، جدول حساب النتائج التقديري و الميزانية التقديرية لمدة 05 سنوات.

و نشير إلى أن هذه الدراسة يقوم بها المرافق بمفرده مهما كانت طبيعة النشاط بناء على المعلومات والفواتير الشكلية المقدمة من طرف صاحب المشروع.

1-2- معالجة الملفات من طرف لجنة التأهيل و التمويل:

تجتمع هذه اللجنة بصفة دورية على مستوى الوكالات الولائية لدراسة طلبات التمويل المودعة لدى مصالح الوكالة على ضوء الملف المقدم من طرف صاحب المشروع و الدراسة التقنية-الاقتصادية التي أعدها المرافق، و يتم من خلال هذه اللجنة تأهيل الملفات و تحديد البنك الراعي للمشروع، و تتكون هذه اللجنة من:

- ممثلين عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- ممثلين عن الوكالات البنكية؛
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

و الجدول التالي يبين عدد الاجتماعات التي أجرتها اللجان الولائية و عدد الملفات التي تم معالجتها خلال الفترة 2017.

الجدول (2-5): عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل لسنة 2017.

	عدد الإجتماعات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات المرفوضة	نسبة عدد الاجتماعات	نسبة عدد الملفات المؤهلة	نسبة عدد الملفات المرفوضة
التمويل موجه لشراء مواد أولية	7	510	434	%77.78	%94.97	%77.64
التمويل الثلاثي	2	27	125	%22.22	%5.03	%22.36
المجموع	9	537	559	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتينبناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-4):عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل لسنة 2017

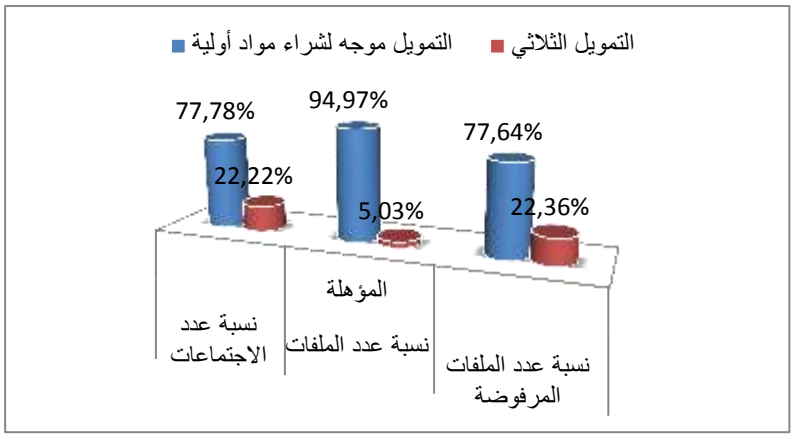

المصدر: من إعداد الطالبتين.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الملفات المعالجة من طرف لجان التأهيل مرتفعة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد أولية بنسبة 94.97% بينما عدد الاجتماعات بلغ نسبة 77.78% بينما عدد الملفات المرفوضة بلغ نسبة 77.64%في حين نجد أن عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل بالنسبة للتمويل الثلاثي قد بلغ نسبة 5.03% و قدر عددالاجتماعات بنسبة 22.22% في حين نجد عدد الملفات المرفوضة بنسبة 22.36%.

1-3-الأرقام المتعلقة بوضعية الملفات المودعة لدى الوكالة:

الجدول (2-6):وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل المخصص بشراء مواد أولية

عدد الطلبات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة
5816	4063	2554

المصدر: من إعداد الطالبتينبناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك فجوة بين عدد الملفات المودعة و ملفات المؤهلة بلغ 1753 ملف بالنسبة الفرع الجهوي للوكالة بينما تتسع هذه الفجوة أكثر اذا ما قدرنا عدد الملفات المؤهلة بعدد الملفات التي تم تمويلها حيث بلغ 1509 ملف مؤهل و لم يتم تمويله.

الجدول (2-7): وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل الثلاثي

عدد الطلبيات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة
2517	1566	645

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

هناك فجوة معبرة بالنسبة للتمويل الثلاثي بين عدد الملفات المودعة و الملفات المؤهلة تقدر ب 951 و تكون أكثر اتساعا بالنسبة للفرق بين عدد الملفات المؤهلة و عدد الملفات الممولة اذ تصل إلى 921 ملف مؤهل لم يتم تمويلها.

2- حصيلة التمويل حسب فروع النشاط

2-1) توزيع القروض الممنوحة لإنشاء مشروعات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017

الجدول رقم(2-8): توزيع القروض الممنوحة لإنشاء مشروعات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017

القطاعات	النساء	الرجال	المجموع	النسبة %
فلاحة	0	0	0	%0
صناعات صغيرة جدا	6	0	6	%35.29
بناء و أشغال عمومية	0	7	7	%41.18
خدمات	2	2	4	%23.53
صناعات تقليدية	0	0	0	%0
تجارة	0	0	0	%0
صيد بحري و تربية مائيات	0	0	0	%0
المجموع	**8**	**9**	**17**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-5):توزيع القروض الممنوحة لإنشاء مشروعات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017

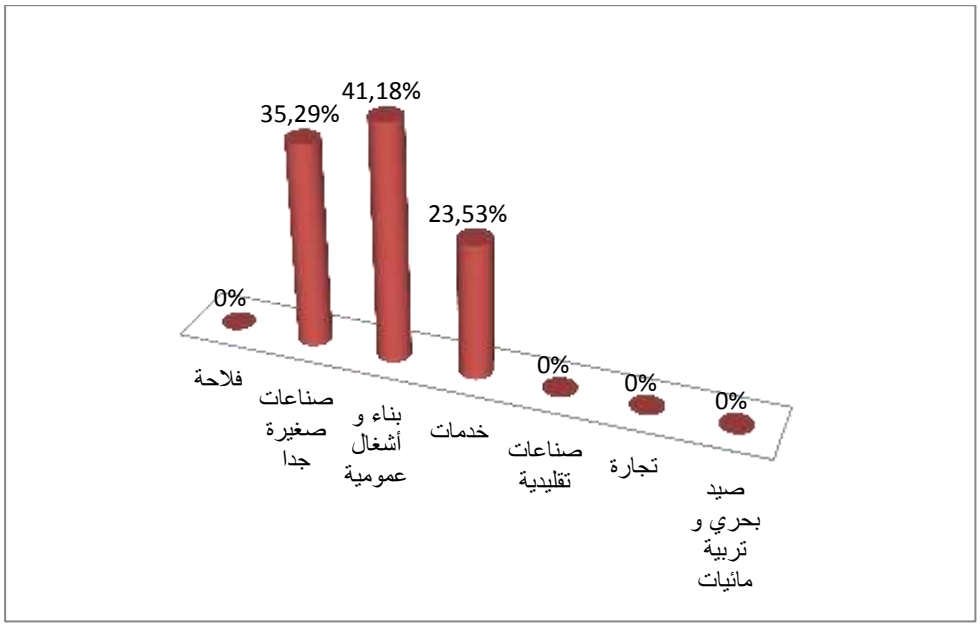

المصدر: من إعداد الطالبتينبناءامعطيات الجدول(2_8).

من خلال الجدول و الشكل أعلاه تبين لنا أن عدد اجمالي المشروعات الممولة من مختلف القطاعات من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي ورقلة قد بلغ 17 مشروع و نصيب أعلى حظي به قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 41.18%، و مستفيدين كانوا رجالا بينما لم يستفذ النساء من التمويل في هذا القطاع و يفسر ذلك اهتمام الرجال من هذا النوع من القطاع عن بقية النساء، يليه قطاع الصناعات الصغيرة جدا بنسبة 35.29%و كانت النساء هم مستفيدين من التمويل في هذا القطاع ثم يليه قطاع الخدمات سنة 23.53% و هذه نسبة مناصفة بين الرجال و النساء و هذا ما يدل على إهتمامهم بهذا القطاع أما قطاعات أخرى فكانت معدومة و من هنا نلاحظ عدم إهتمامهم بقطاعات أخرى.

2-2) توزيع القروض الممنوحةحسب قطاع النشاط لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

الجدول رقم (2-9): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

القطاعات	النساء	الرجال	المجموع	النسبة %
فلاحة	6	49	55	%11.09
صناعات صغيرة جدا	206	05	211	%42.54
بناء و أشغال عمومية	1	60	61	%12.30
خدمات	25	71	96	%19.35
صناعات تقليدية	66	7	73	%14.72
تجارة	0	0	0	%0
صيد بحري و تربية مائيات	0	0	0	%0
المجموع	304	129	496	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم (2-6):توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017

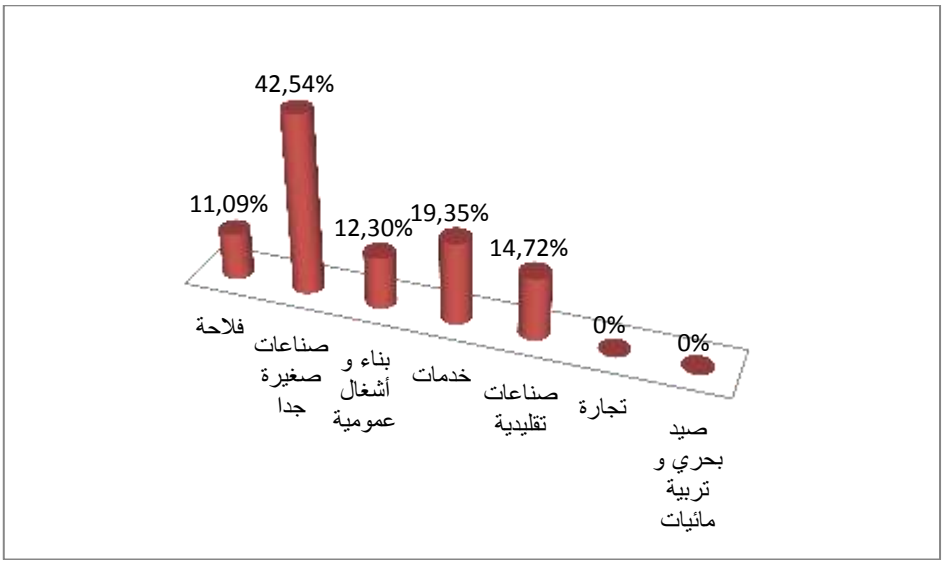

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (2_9).

من خلال الجدول و الشكل أعلاه تبين لنا أن عدد اجمالي المشروعات الممولة من مختلف القطاعات من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي ورقلة قد بلغ 496 مشروع و نصيب أعلى حظي به قطاع الصناعات الصغيرة جدا بنسبة 42.54% و كان عدد النساء الممولين هو 206 في حين بلغ عدد

الرجال الممولين 05، يليه قطاع خدمات بنسبة 19.35% و قد بلغ عدد النساء في هذا النوع من القطاع 25 أما الرجال 71 ما يدل على اهتمام الرجال بالاستثمار في هذا النوع من القطاع ثم يليه قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 14.72%كان عدد النساء الممولين هو 66 أما عدد الرجال ممولين 7 ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 12.30% كان عدد النساء الممولين 1 أما عدد الرجال الممولين 60 ثم يليه القطاع الفلاحة يقدر بنسبة 11.09% و كان عدد النساء الممولين 6 أما عدد الرجال الممولين هو 49، أما قطاعات أخرى لم يحظو بالاهتمام كانت نسبهم معدومة.

3-حصيلة القروض الممنوحة حسب الجنس:

3_1) قرض ممنوح حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب المشاريع الممولة لفرع الجهوي ورقلة:

الجدول رقم(2-10): قرض ممنوح حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب المشاريع الممولة للفرع الجهوي ورقلة.

جنس المستفيد	العدد	النسبة%
نساء	69	%9.69
رجال	643	%90.31
مجموع	712	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-7):قرض ممنوح حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب المشاريع الممولة للفرع الجهوي ورقلة.

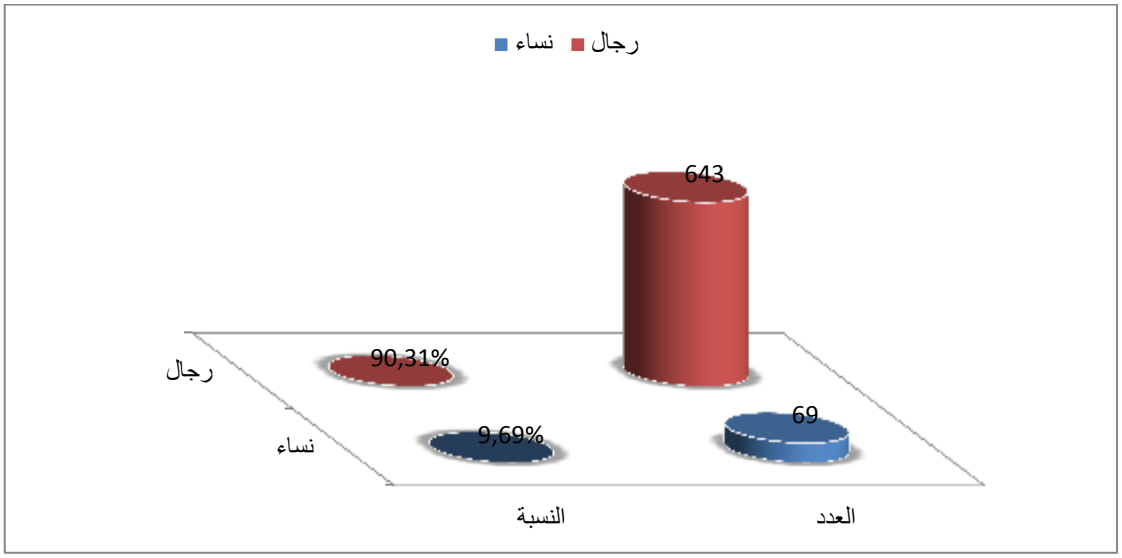

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (2_10).

من خلال الجدول و شكل أعلاه نلاحظ أن الرجال هم أكبر حصة جهويا من حيث القرض الممنوح وذلك بنسبة 90.31% بينما بلغت نسبة القروض الممنوحة للنساء 9.69%.

2_3) التمويل حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب شراء المواد الأولية للفرع الجهوي ورقلة:

الجدول رقم(2-11): التمويل حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب شراء المواد الأولية للفرع الجهوي ورقلة.

جنس المستفيد	العدد	النسبة%
نساء	4699	%53.74
رجال	4045	%46.26
مجموع	8744	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-8):التمويل حسب الجنس من 2013 إلى غاية 2017 حسب شراء المواد الأولية للفرع الجهوي ورقلة.

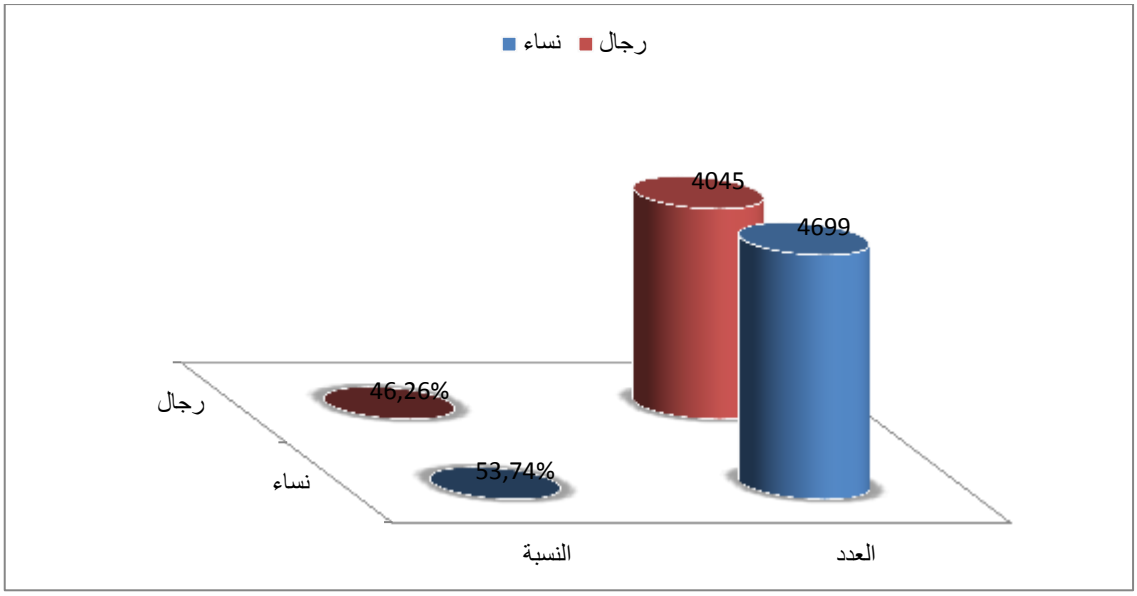

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (2_11).

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن النساء هم أكبر حصة جهويا من حيث القرض الممنوح و ذلك بنسبة 53.74% بينما بلغت نسبة القروض الممنوحة للرجال 46.26% و يفسر ذلك أن النساءالحرفيات هن أكثر اهتماما بقروض شراء المواد أولية.

4- حصيلة القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية:

4-1)توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل موجه لشراء المواد الاولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017:

جدول رقم(2-12): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل موجه لشراء المواد الاولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

الشريحة العمرية	النساء	الرجال	المجموع	النسبة %
18 _ 29	96	67	163	%32.86
30 _ 39	76	51	127	%25.60
40 _ 49	66	35	101	%20.36
50 _ 59	51	24	75	%15.12
60سنة فما فوق	15	15	30	%6.06
المجموع	304	129	496	%100

المصدر: من إعداد الطالبتينبناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-9): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل موجه لشراء المواد الاولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017

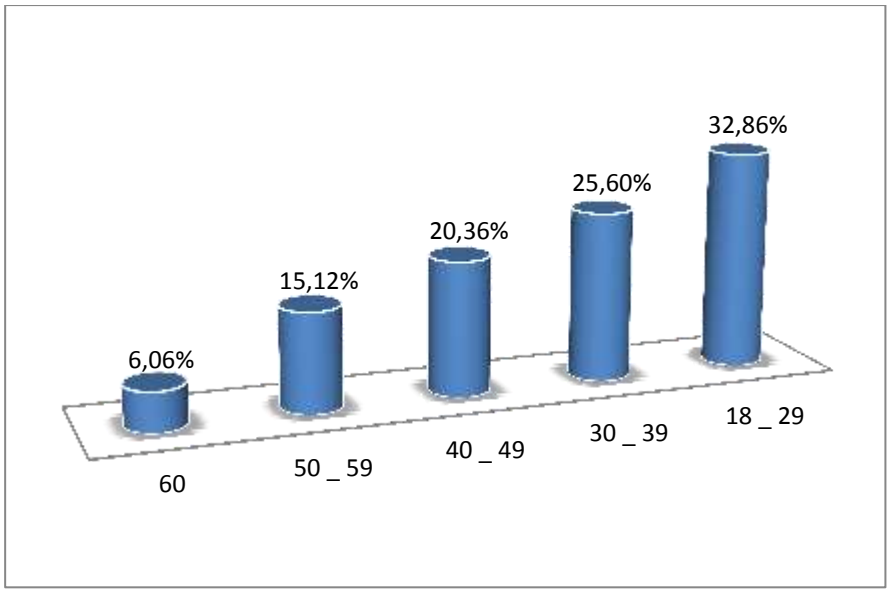

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (2-12).

من خلال الجدول و شكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الأكبر من السلف الممنوحة من طرف الوكالة كانت من نصيب شباب أعمارهم ما بين18_ 29سنة قدرت بنسبة 32.86% من عدد إجمالي من السلف الممنوحة و هوا ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا إلى فئة الشباب البطال، والأقل نسبة كانت لدى فئة العمرية التي بلغت 60 سنة فما فوق.

2_4)توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب التمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017:

جدول رقم(2-13): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

فئة العمرية	النساء	الرجال	المجموع	النسبة %
18 _ 29	2	6	8	%47.06
30 _ 39	4	1	5	%29.41
40 _ 49	2	2	4	%23.53
50 _ 59	0	0	0	%0
60سنة فما فوق	0	0	0	%0
المجموع	8	9	17	%100

المصدر:من إعداد الطالبتينبناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-10):توزيع القروض حسب الشريحة العمرية حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

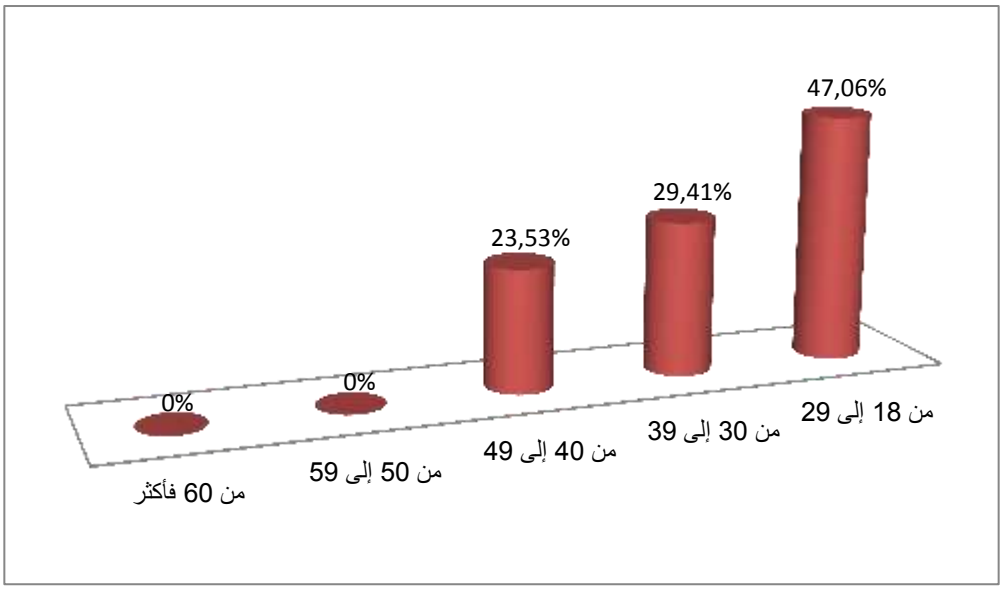

المصدر: من إعداد الطالبتينبناءا على معطيات الجدول(2_13).

من خلال الجدول و شكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الأكبر من السلف الممنوحة من طرف الوكالة كانت من نصيب شباب أعمارهم ما بين18_ 29سنة قدرت بنسبة 47.06% من عدد الإجمالي من السلف الممنوحة و هوا ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا إلى فئة الشباب البطال، و الأقل نسبة كانت لدى فئة العمرية ما بين 40_ 49 سنة و ذلك بنسبة تقدر ب 23.53% في حين نجدها منعدمة لدى فئة العمرية من 50 فما فوق.

5- حصيلة القروض الممنوحة حسب المستوى الدراسي:

5-1)توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب التمويل الموجه لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017:

جدول رقم(2-14): توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب التمويل الموجه لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

مستوى التعليم	النساء	الرجال	المجموع	النسبة %
بدون مستوى	25	13	38	%7.66
متعلم	11	10	21	%4.23
ابتدائي	94	58	152	%30.65
متوسط	131	76	207	%41.73
ثانوي	41	33	74	%14.22
جامعي	2	2	4	%0.81
مجموع	304	192	496	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-11): توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب تمويل الموجه لشراء المواد الأولية لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017

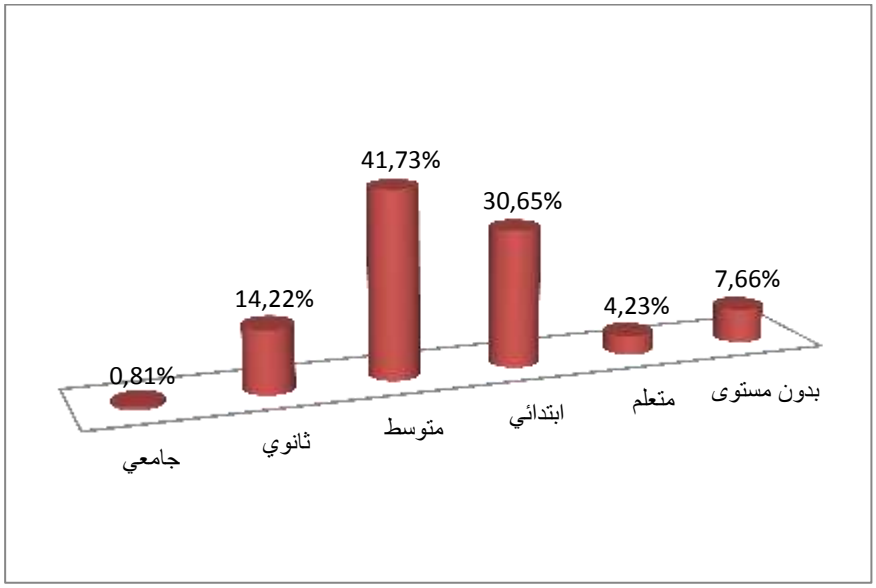

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (2-14).

لتسيير القرض المصغر حيث تصل نسبة هذه الأشخاص إلى 41.73% وتعكس هذه النسبة اهتمام الأشخاص أكثر لصناعات صغيرة جدا وبناء خدمات في شكل مقاولات صغيرة كما رأينا سابقا بينها أُقل نسبة تظهر لدى الجامعيين بنسبة 0.81%من خلال جدول وشكل نلاحظ أن فئة الأشخاص الذين لديهم مستوى دراسي متوسط هم أكثر طلبا لتمويل الوكالة الوطنية.

2_5)توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017:

جدول رقم(2-15): توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

مستوى التعليمي	النساء	الرجال	المجموع	النسبة %
دون مستوى	0	0	0	%0
متعلم	0	0	0	%0
ابتدائي	0	2	2	%11.76
متوسط	7	6	13	%76.48
ثانوي	1	1	2	%11.76
جامعي	0	0	0	%0
مجموع	8	9	17	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

الشكل رقم(2-12):توزيع القروض حسب المستوى الدراسي حسب تمويل الثلاثي للمشاريع لفرع الجهوي ورقلة لسنة 2017.

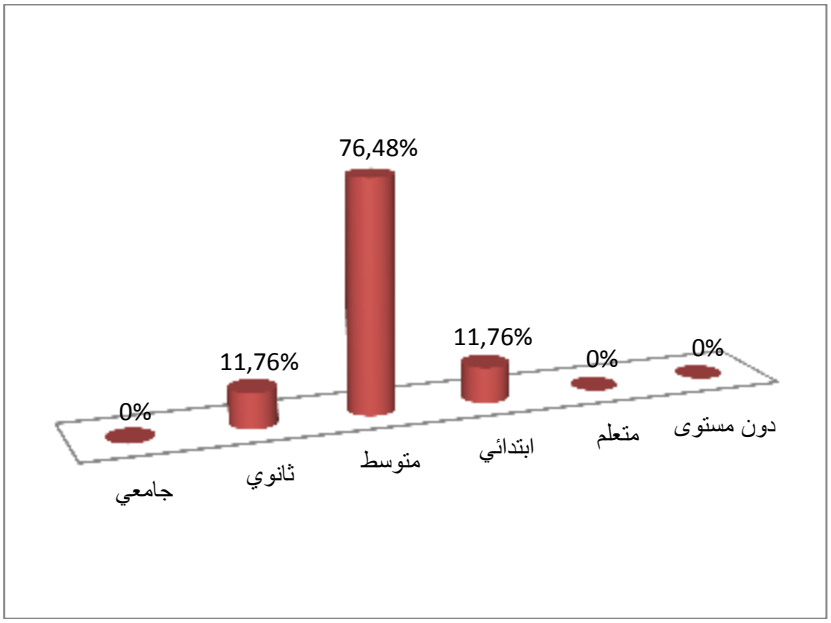

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول (2-15).

من خلال وشكل نلاحظ أن فئة أشخاص الذين لديهم مستوى دراسي متوسط هم أكثر طلبا لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تصل نسبة هذه أشخاص 76.48% وتعكس هذه النسبة اهتمام أشخاص أكثر بالبناءات وأشغال عمومية وصناعات صغيرة جدا في شكل مشاريع صغيرة كما رأينا سابقا

بينما أقل نسبة تظهر لدى الابتدائي والثانوي وحيث بلغت نسبتهما 11.76% في حين تنعدم مستويات تعليمية أخرى.

6-حصيلة المقارنة بين تمويل ثلاثي للمشاريع وتمويل خاص بشراء المواد الأولية:

الجدول رقم (2-16):مقارنة بين تمويل ثلاثي للمشاريع وتمويل خاص بشراء المواد الأولية من 2005 إلى غاية 2017:

تمويل / السنوات	تمويل ثلاثي المشاريع	النسبة %	تمويل خاص بشراء مواد أولية	النسبة %	المجموع	النسبة %
2005	00	%0	08	%0.04	08	%0.03
2006	12	%1	91	%0.46	103	%0.49
2007	25	%3	420	%2.11	445	%2.17
2008	33	%3	934	%4.68	967	%4.62
2009	64	%6	1570	%7.87	1634	%7.80
2010	39	%4	1369	%6.86	1408	%6.73
2011	36	%4	2947	%14.78	2983	%14.25
2012	58	%6	3862	%19.36	3920	%18.73
2013	140	%14	3810	%19.10	3950	%18.87
2014	216	22%	2463	%12.35	2679	%12.80
2015	314	32%	1785	%8.95	2099	%10.03
2016	25	3%	190	%0.95	215	%1.03
2017	17	2%	496	%2.49	513	%2.45
مجموع	979	%100	19945	100%	20924	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيانات الوكالة الجهوية.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تذبذب في معدلات تطور التمويل سواء فيما يتعلق بتمويل شراء مواد أولية وتمويل ثلاثي المشاريع إذ نجد في بداية إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي ورقلة 2005 نقص في التمويل خاص بشراء المواد الأولية و الذي يقدر ب 8 و بنسبة مئوية قدرها 0.04%في حين نلاحظ انعدام تمويل ثلاثي للمشاريع، في حين سجل في 2012 كبر تمويل خاص بشراء المواد الأولية حيث بلغ 3862 تمويل بنسبة تقدر ب 19.63%، في حين نلاحظ انخفاض للتمويل الثلاثي حيث سجل 58 تمويل يقدر بنسبة 6%، ثم تليه سنة 2015 حيث بلغ التمويل الخاص

بشراء المواد الأولية ب1785 تمويلا قدر بنسبة 8.95%في حين نلاحظ انخفاض للتمويل الثلاثي للمشاريع حيث سجل 314 تمويل يقدر بنسبة 32%، في حين نسجل انخفاض في سنة 2017 بمعدل يقدر ب 17 تمويلا للتمويل الثلاثي للمشاريع بنسبة تقدر 2% أما تمويل خاص بشراء المواد أولية قدر في سنة 2017 ب 496 تمويلا بنسبة 2.49% و نستنتج في الأخير أنالتمويل خاص بشراء المواد أولية حظي بإهتمام الفئة المستفيدة من القرض المصغر.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

1- معالجة الملفات:

1- 1- الدراسات التقنية-الاقتصادية (دراسة الجدوى):

يظهر مبدئيا من خلال ما سبق أن الدراسات التقنية-الاقتصادية التي يقوم بها المرافقون للمشاريع المراد تجسيدها في إطار برنامج الوكالة تشتمل على العناصر الأساسية التي يجب أن تتضمنها دراسات الجدوى لكن في الواقع أن هذه الدراسات تتم بشكل سطحي إذ أن المرافق يقوم بمفرده في وقت وجيز بناء على المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع و الفواتير الشكلية التي يقدمها، و نشير إلى أن أغلبية المرافقين لا يملكون المؤهلات الكافية لانجاز دراسة جدوى إذ أن الكثير منهم متحصل على شهادات في تخصصات أدبية كالحقوق و علوم الاتصال. و من هنا تصبح هذه الدراسة عبارة عن إجراء إداري واستمارة يتم ملأها لتوضع في الملف.

وحتى تحقق هذه الدراسات الهدف الذي وضعت من أجله و المتمثل تمكين القائمين على تأهيل الملفات في النهاية بالتوصية برعاية المشروع أو صرف النظر عنه، يجب أن تولى هذه الأخيرة عناية أكبر وأن يتوفر القائمون على هذه الدراسات على مجموعة من المؤهلات و الخبرات في الاقتصاد، المحاسبة الإحصاء، إدارة الأعمال، التسويق ..الخ كما أنه يجب في بعض الأحيان الاستعانة بمختصين عندما يتعلق الأمر بمشاريع ذات جوانب تقنية فمثلا دراسة جدوى متعلقة بمشروع فلاحي تتطلب الاستعانة بمهندسين في العلوم الزراعية و الري.

1-2- معالجة الملفات من طرف لجان التأهيل و التمويل:

نشير إلى أن هذه اللجان ملزمة بتأهيل كل ملف مودع في حالة ما كان يندرج ضمن النشاطات التي تملوها الوكالة و استوفى الملف كل الوثائق اللازمة بغض النظر عن إمكانية نجاح المشروع أو فشله، فمن خلال مقابلتنا مع أحد ممثلي البنوك، أوضح لنا هذا الأخير أن المديرية الجهوية للبنك الذي يمثله رفضت في وقت سابق رعاية المشاريع المتعلقة بسيارات الأجرة كون غالبية المستفيدين لا يتمكنون بعد اقتناء العتاد من الحصول على رخص النشاط إلا أن المديرية العامة لهذا البنك أمرت بقبول هذه المشاريع وهذا ما يفسر استغراق وقت قصير في دراسة الملفات اذ يقتصر على التأكد من توفر كل الوثائق اللازمة.

1- 3- وضعية الملفات المودعة لدى الوكالة:

لاحظنا مما سبق و جود فجوة طفيفة بين عدد الملفات المودعة و المؤهلة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد الأولية كون أن تأهيل الملفات المودعة يتم على مستوى الوكالات الولائية و في بعض الأحيان على مستوى خلايا المرافقة بالنسبة للدوائر البعيدة عن مقر الولاية، بينما تتسع هذه الفجوة نوعا ما بين عدد الملفات المؤهلة و الممولة لأن التمويل يتم على مستوى الفرع الجهوي للوكالة و التمويل يتطلب نقل الملفات الأصلية لأصحاب طلبات التمويل و نظرا لشساعة مساحة الولايات قيد الدراسة و بعد المسافة بينها و بين مقر الفرع الجهوي فان عملية التمويل تأخذ مدة زمنية معتبرة.

أما بالنسبة للتمويل الثلاثي فان هذه الفجوات تتسع أكثر بين عدد الملفات المؤهلة و تلك التي تم تمويلها، فبالإضافة للأسباب الجغرافية المذكورة سابقا، فان الإجراءات المتعلقة بالتمويل الثلاثي أكثر تعقيدا من البرنامج الأول كون أن البنوك تساهم في عملية التمويل فيتعين على طالب التمويل بعد الحصول على موافقة الوكالة القيام بإجراءات الحصول على الموافقة البنكية.

2-التمويل:

- التمويل حسب قطاعات النشاط:

بالرجوع إلى تقسيم المستفيدين من جهاز الوكالة حسب قطاعات النشاط نرى أن توزيعهم بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد الأولية أكثر توازنا مقارنة بالتمويل الموجه لإنشاء مشروعات صغيرة، إذ أن قطاع الصناعات الصغيرة جدا حظي بنسبة 42.54 %، و باطلاعنا على قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة وجدنا أن غالبيتهم ينتمون إلى قطاع النقل، بينما قطاع الصناعات الحرفية لم يحظى مجتمعة سوى بنسبة 14.72% ما يستدعي إعادة النظر في النشاطات التي يجب التركيز على دعمها، لأن هذه الأرقام لا تعكس الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الوكالات و المتمثل في إنشاء مشروعات منتجة في قطاعات تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني و بالتالي تحريره من التبعية للمحروقات.

خلاصة الفصل:

إن عملية التقييم التي قمنا بها من خلال دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتضح أنه بالرغم من الانجازات التي تظهر في الأرقام الرسمية المصرح بها من طرف الوكالة، إلا أن الخدمات و الدعم المقدم من طرف الوكالة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، إذ أن تحليل المعطيات المتعلقة بنشاطها يثبت وجود فرق كبير بين الأهداف المسطرة وما تم انجازه إلى حد الآن.

من هنا يتعين على القائمين على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إعادة النظر في آليات منح الدعم و استهداف القطاعات المنتجة حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها فيما يتعلق بمكافحة البطالة و إنشاء مشروعات صغيرة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

الخاتمة

نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جعلت الجزائر بعد الخروج من الاقتصاد الموجه من تطوير و تنمية هذا القطاع أحد أولوياتها، و بسبب كثرة المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة تم استحداث عدة أجهزة ووكالات متخصصة في تمويل ومرافقة هذه المشاريع وكذا تقديم الدعم لحاملي المشاريع ومساعدتهم في خلق مشاريعهم الخاصة.

وقد حاولنا من خلال هذا العمل إبراز أهم المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة، و الدور الذي يمكن أن تلعبه وكالات الدعم في مساعدة هذه المشاريع في تجاوز هذه العقبات و هذا بتقديم التمويل اللازم لهذه الأخيرة و مرافقتها في جميع المراحل و منحها العديد من الامتيازات. و حتى تستطيع هذه الأجهزة والوكالات تحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية هذا القطاع و بالتالي النهوضبالاقتصاد الوطنيوالخروج من التبعية للمحروقات، يتعين على السلطات الجزائرية أن تدرس بعناية آليات منح هذه القروض و كذلك الفئات والقطاعات المستهدفة.

أ- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا الحالية توصلنا إلى مجموعة من النتائج و هي كالتالي:

- **النتائج النظرية:**

- يلعب قطاع المشاريع الصغيرة دورا مهما في النهوض باقتصاديات الدول و تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية إذ تعتبر وسيلة فعالة لمحاربة البطالة والفقر.
- نظرا للخصائص التي تتميز بها المشاريع الصغيرة فإنها تواجه مجموعة من المعوقات التي تعترض طريقها، و في مقدمتها تلك المتعلقة بصعوبة الحصول على التمويل و نقص كفاءة أصحاب المشاريع.
- إن تدخل السلطات العمومية ضرورة ملحة للنهوض بهذا القطاع، إذ يتوجب عليها تهيئة الإطار التشريعي و المناخ الاقتصادي بما يتماشى مع خصوصيات المشاريع الصغيرة و يستوجب عليها كذلك خلق أجهزة دعم توفر المرافقة و التمويل اللازم لهذه الأخيرة.

- **اختبار الفرضيات:**

***الفرضية الأولى:** يحظى قطاع المشاريع الصغيرة في الجزائر بمجموعة من الآليات والإجراءات التحفيزية التي تساعد على تطوير هذا القطاع.

رأينا مما سبق أن الدولة الجزائرية و بهدف النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة استحدثت العديد من الوكالات و الأجهزة الداعمة لهذا القطاع كالصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي تعنى بتقديم

التمويل و المرافقة لهذه المشروعات كما أنها قامت بمنح امتيازات جبائية و جمركية للمستفيدين من هذه الأجهزة و تدعيم القروض البنكية المتعلقة بها.

***الفرضية الثانية:**طبيعة نشاط هذه الوكالات تجعلها تواجه العديد من المشاكل .

من خلال دراسة الحالة المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رأينا أن هذه الأخيرة تواجه العديد من الصعوبات كطول الآجال المتعلقة بمنح القروض، كما أن أكبر تحد تواجهه الوكالة هو استرجاع القروض الممنوحة.

***الفرضية الثالثة:** لم تستطع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمحاربة البطالة و تدعيم الاقتصاد الوطني بخلق مشاريع مصغرة منتجة.

بالنظر إلى الأرقام الرسمية المتعلقة بعدد المؤسسات المصغرة التي استفادت من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تلك التي أنشأت إطار برنامجها نرى أن الوكالة ساهمت في تنمية هذا القطاع من الناحية الكمية، ولا كن الأرقام المتعلقة بالتحصيل تجعلنا نطرح تساؤلا حول وجهة الدعم فهل يوجه دائما للاستثمار أم يستعمل لأغراض أخرى، كما أن الإحصائيات المرتبطة بتوزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط ترينا أن القطاعات المنتجة كالزراعة و الصناعة تحظى بنسب جد متدنية و هذا يتنافى مع الهدف الرئيسي لهذه الوكالات و المتمثل في خلق مؤسسات منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.

ب-التوصيات:

من خلال هذه الدراسة نحاول تقديم التوصيات التالية:

- على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر العمل على تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض و الحد من مركزية منحها و هذا لتقليص آجال الانتظار بالنسبة لطالبي الدعم.
- يجب إعادة النظر في آليات منح القروض و إعطاء أهمية اكبر لدراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع، كما يجب على الوكالة أن تقوم بالمرافقة الحقيقية و المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم و لكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة.
- إعطاء الأولوية في تقديم الدعم للقطاعات المنتجة و هذا بمنحها امتيازات أكبر من القطاعات غير المنتجة والتي توفر مناصب شغل دائمة، كما يجب الإهتمام أكثر بقطاع الزراعة.
- تفعيل التعاون في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم مع الجامعات و مراكز التكوين وكذلك تخصيص مدة زمنية أطول لهذه البرامج حتى تستطيع تحقيق أهدافها.

- استحداث وكالات دعم متخصصة حسب قطاعات النشاط حتى تتمكن هذه الأخيرة من تقديم مرافقة حقيقية لحاملي المشاريع من طرف أشخاص متخصصين خاصة بالنسبة للنشاطات التي تتطلب دعما تقنيا من طرف مختصين.

ج- آفاق الدراسة:

وفي ختام البحث نقترح بعض المواضيع المتعلقة بالجوانب التي لم نتمكن من التطرق إليها من خلال الدراسة الحالية و التي هي جديرةبالبحث، نذكر علىسبيلالمثال:

- إجراء دراسة مقارنة بين وكالات الدعم (ANSEJ-CNAC-ANGEM)؛
- أساليب تطوير التشغيل في مشاريع الصغيرة في الجزائر؛
- دراسة مدى فعالية المرافقة التي تقدمها وكالات الدعم للمستفيدين من برامجها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب:

1. إلهام فخري طميلة، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
2. جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: **إدارة المشاريع الصغيرة**،دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2004
3. عدنان حسين يوسف، رائد خضير عبيس، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
4. مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال و إدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2016
5. هالة محمد لبيب عينه: **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، (دليل علمي لكيفية البدء بمشروع صغير في ظل التحديات المعاصرة)**، جامعة القاهرة ،2001.

2- الرسائل الجامعية:

1. إيهاب طلعت الشايب، بعنوان " **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى المعيشة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن الصغر**"، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير المهني في ادارة اعمال، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر، 2010.
2. بلقاسم قندوز: **الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين** (دراسة فقهية اقتصادية – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بولاية ورقلة) ،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول شهادة الماستر في علوم إسلامية ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.
3. حفاف سمية: **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة (دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة مابين 2010-2014**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014.
4. حنين جلال دماغ، بعنوان "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة"، دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من مؤسسات الإقتراضNGOs في قطاع غزة، 2010.
5. ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر**، نصوص و حالات دراسية، مشروع تمبوس- ميدا، التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006.

6. مايدي عيدة، **آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة-ANGEM**، فرع غرداية خلال الفترة(من 2005 إلى غاية 30 مارس 2017. مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية، قسم المالية و المحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، 2017.
7. مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMفرع بسكرة خلال الفترة (2004- 2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

3- الملتقيات و المؤتمرات:

1. خليل أحمد النمروطي، أحمد محمود صيدم، **بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها**، مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، المنعقدة في الجامعة الاسلامية بغزة، 24-25 أبريل 2012.
2. كنجو عبود كنجو، **استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الاقتصادية و المالية، عمان_ الأردن، 4_ 5 تموز 2007.
3. مغني ناصر: **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة بوضياف، مسيلة، 2011.
4. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، ملتقى دولي الثاني حول: مالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013.

4-الجرائد الرسمية:

1. قانون رقم 17- 02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02
2. المرسوم تنفيذي رقم 04-14، مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير سنة 2004 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد06، 25يناير2004.
3. المرسوم التنفيذي رقم 04-15 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 جانفي 2004.
4. المرسوم التنفيذي رقم 04-16مؤرخة في 29 ذي القعدة 1424 الموافق 22 يناير 2004، يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر و تحديد قانونه الأساسيالجريدة الرسمية الجزائرية،العدد06، 25 يناير2004.

5-الموقع الإلكتروني:

1. موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر www.angem.dz

6-المشورات:

2. منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

7-المراجع الأجنبية:

1. Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie:UE étude exploratoire.
2. Sahernacer: Aboost for small businesses in Egypt leads togrowthand employment, the world bank, journal of business management feature story, 2014.
3. Sharakeh : Impact of Micro Finance On Micro Entrepreneurs, 2009
4. Swope: Microfinance & Poverty Alleviation, 2005

الملاحق

الملحق رقم 01: عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل

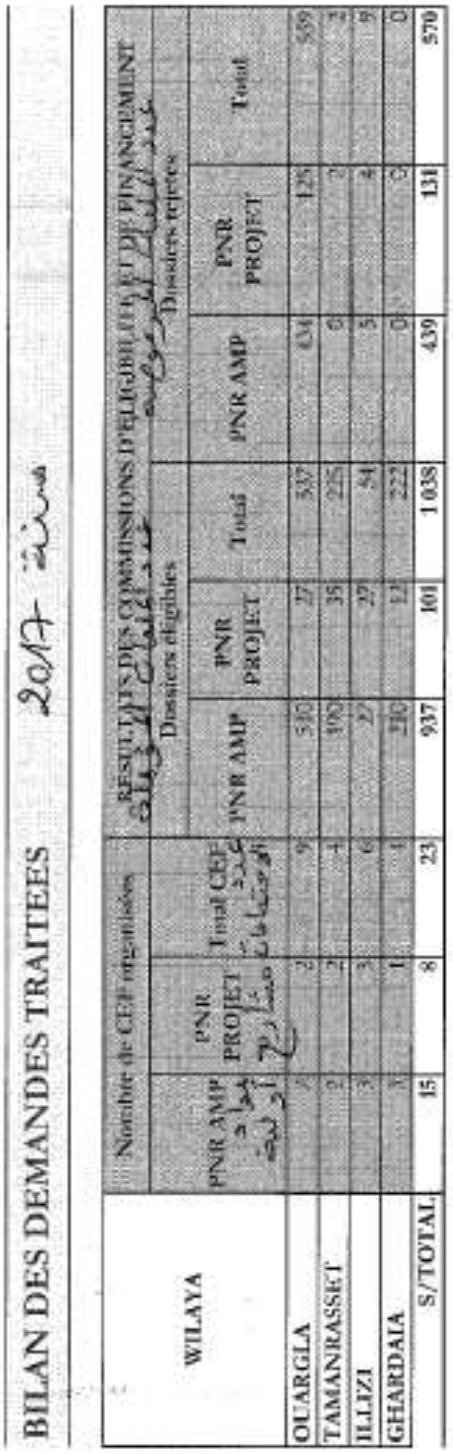

BILAN DES DEMANDES TRAITEES 2017 سنة

WILAYA	Nombre de CEF organisées			RESULTATS DES COMMISSIONS D'ELIGIBILITE ET DE FINANCEMENT					
				Dossiers éligibles			Dossiers rejetés		
	PNR AMP	PNR PROJET	Total CEF	PNR AMP	PNR PROJET	Total	PNR AMP	PNR PROJET	Total
OUARGLA	2	2	9	330	77	337	434	125	559
TAMANRASSET	2	2	4	190	35	225	6	2	8
ILLIZI	3	3	6	27	27	54	5	4	9
GHARDAIA	8	1	4	390	12	222	0	0	0
S/TOTAL	15	8	23	937	101	1038	439	131	570

الملحق رقم 02: تمويل حسب الجنس حسب المشاريع والشراء المواد الاولية

* التمويل حسب الجنس 2013 (مشاريع).

	2013		2014		2015		2016		2017	
	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى
رقلة	128	121	197	19	283	31	24	01	11	06

* التمويل حسب الجنس 2013 (شراء مواد أولية)

	2013		2014		2015		2016		2017	
	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى
رقلة	1697	2113	1279	1184	798	987	78	112	193	303

الملحق رقم 03: تمويل خاص بشراء المواد الاولية وتمويل ثلاثي

* التمويل الخاص بشراء مواد أولية =

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ورشلة	8	91	420	934	1570	1369	2947	3862	3810	2463	1785	190	496

* التمويل الثلاثي (مشاريع):

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ورشلة	0	12	25	33	64	39	36	58	240	216	314	205	17

الملحق رقم 04: تمويل حسب المستوى الدراسي

Financement par niveau d'instruction(تمويل حسب المستوى الدراسي)

PNR AMP(تمويل موجه لشراء مواد أولية)

ANNEE	WILAYA	SANS NIVEAU			ALPHABETISES OU ECOLES CORANIQUE			PRIMAIRE			MOYEN			SECONDAIRE			UNIVERSITAIRE			Total		
		F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
2013	OUARGLA	259	184	543	0	0	0	535	286	821	750	836	1586	500	411	911	24	20	44	2168	1727	3905
	TAMANRASSET	254	246	600	162	146	308	254	270	524	219	210	529	191	199	394	9	10	19	1087	1275	2362
	ILLIZI	169	146	315	0	0	0	68	38	106	170	166	336	43	38	81	17	9	26	467	397	864
	GHARDAIA	223	38	261	36	46	82	289	146	435	967	182	1149	324	135	459	86	20	106	1835	667	2503
	TOTAL	1005	714	1719	198	192	390	1146	740	1886	2005	1594	3599	1058	777	1845	135	59	194	5557	4076	9633
2014	OUARGLA	255	124	379	0	0	0	242	124	466	404	624	1028	164	298	562	16	12	28	1181	1282	2463
	TAMANRASSET	129	197	326	89	79	168	124	145	269	91	256	438	92	94	186	4	5	9	520	876	1396
	ILLIZI	172	97	270	0	0	0	64	53	117	191	295	476	45	69	114	17	13	30	490	527	1017
	GHARDAIA	243	37	280	41	49	90	271	122	393	969	175	1144	317	136	453	1	1	2	1742	610	2352
	TOTAL	800	455	1255	130	128	258	901	444	1345	1536	1350	2886	618	697	1315	38	31	69	3933	3295	7228
2015	OUARGLA	145	119	264	0	0	0	259	248	507	356	250	606	215	180	395	2	1	3	927	798	1725
	TAMANRASSET	25	34	59	58	52	110	90	113	203	225	253	478	72	145	216	0	3	3	471	599	1070
	ILLIZI	46	41	87	61	43	104	133	112	244	116	98	214	59	70	129	16	12	28	420	376	806
	GHARDAIA	128	5	133	0	0	0	197	90	287	747	319	1066	272	102	474	47	5	52	1491	521	2012
	TOTAL	344	199	543	119	95	214	679	563	1250	1444	920	2364	719	497	1216	65	21	86	3279	2294	5573
2016	OUARGLA	12	11	23	0	0	0	31	38	69	46	29	75	21	2	23	0	0	0	110	80	190
	TAMANRASSET	3	2	5	9	12	21	19	14	33	42	56	98	12	25	38	2	3	5	87	113	200
	ILLIZI	6	17	23	0	1	1	29	15	44	25	33	58	9	15	24	10	10	20	89	91	180
	GHARDAIA	6	5	11	7	4	11	30	23	53	44	33	77	25	16	41	4	3	7	116	84	200
	TOTAL	27	35	62	15	18	33	109	90	199	157	151	319	68	58	126	16	16	32	402	368	770
2017	OUARGLA	25	13	38	11	10	21	94	58	152	121	76	207	41	33	74	2	2	4	304	192	496
	TAMANRASSET	10	5	15	18	29	47	29	19	48	56	64	120	10	22	32	1	1	2	124	140	264
	ILLIZI	2	3	5	0	0	0	15	4	19	19	21	40	7	5	12	0	0	0	42	33	75
	GHARDAIA	24	5	29	0	0	0	110	37	147	172	22	194	107	17	124	0	0	0	413	81	494
	TOTAL	61	26	87	29	39	68	248	118	366	278	183	561	165	77	242	3	3	6	884	446	1330

Projet (مشاريع - تمويل تلقائي)

ANNEE	WILAYA	SANS NIVEAU			ALPHABETISES OU ECOLES CORANIQUE			PRIMAIRE			MOYEN			SECONDAIRE			UNIVERSITAIRE			Total		
		F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
2013	OUARGLA	0	6	6	0	0	0	1	20	21	9	62	71	1	23	24	1	7	8	12	128	140
	TAMANRASSET	0	5	5	0	0	0	3	13	16	10	28	38	7	34	41	2	2	4	22	82	104
	ILLIZI	0	1	1	0	0	0	0	6	6	1	21	22	2	2	4	0	0	0	3	30	33
	GHARDAIA	0	0	0	0	0	0	0	4	4	6	30	36	1	28	29	0	0	0	7	62	69
	TOTAL	0	12	12	0	0	0	4	53	57	26	141	167	11	87	98	3	9	12	44	302	346
2014	OUARGLA	0	9	9	0	0	0	2	39	41	11	97	108	5	48	53	1	4	5	19	197	216
	TAMANRASSET	0	4	4	0	0	0	1	19	20	8	61	69	4	25	29	2	1	3	15	120	135
	ILLIZI	0	1	1	0	0	0	0	10	10	1	19	21	1	11	12	0	0	0	3	53	55
	GHARDAIA	0	5	5	0	0	0	1	19	20	10	79	89	3	68	71	0	0	0	14	181	195
	TOTAL	0	20	20	0	0	0	4	107	111	31	256	287	13	152	175	3	5	8	51	550	601
2015	OUARGLA	2	15	17	0	0	0	3	54	57	10	142	152	6	71	77	0	0	0	31	283	314
	TAMANRASSET	0	0	0	1	1	2	1	5	6	9	70	79	9	33	42	0	2	2	20	111	131
	ILLIZI	0	1	1	0	2	2	1	9	10	2	26	28	2	17	19	0	0	0	5	55	60
	GHARDAIA	0	0	0	0	0	0	6	39	45	13	131	144	10	71	81	0	2	2	29	243	272
	TOTAL	2	16	18	1	3	4	11	107	118	44	270	314	27	192	219	0	4	4	85	692	777
2016	OUARGLA	0	4	4	0	0	0	0	7	7	1	11	12	0	2	2	0	0	0	1	24	25
	TAMANRASSET	0	0	0	1	0	1	0	1	1	1	18	19	0	4	4	0	0	0	2	23	25
	ILLIZI	0	2	2	0	0	0	0	2	2	2	9	11	0	3	3	0	0	0	2	16	18
	GHARDAIA	0	0	0	0	0	0	0	6	6	3	14	17	0	9	9	0	0	0	3	29	32
	TOTAL	0	6	6	1	0	1	0	16	16	7	52	59	0	18	18	0	0	0	8	92	100
2017	OUARGLA	0	0	0	0	0	0	0	2	2	7	6	13	1	1	2	0	0	0	3	9	17
	TAMANRASSET	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	2	5	0	1	1	0	0	0	3	3	6
	ILLIZI	0	0	0	0	0	0	1	2	3	0	8	8	0	1	1	0	0	0	1	11	12
	GHARDAIA	0	0	0	0	0	0	2	2	4	2	5	7	1	1	2	0	0	0	3	8	12
	TOTAL	0	0	0	0	0	0	3	6	9	12	21	33	2	4	6	0	0	0	17	31	48

الملحق رقم 05: تمويل حسب قطاع النشاط

Financement par secteur d'activité (تمويل حسب قطاع النشاط)

PNR AMP(تمويل موجه لشراء مواد أولية)

ANNEE	WILAYA	Agriculture			TPI			BTP			Services			Artisanat			Pêche			Total		
		F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
2013	OUARGLA	22	253	275	996	73	1069	1	653	654	505	697	1202	544	61	925	0	0	0	2 166	1757	3923
	TAMANRASSET	151	617	768	604	201	805	0	155	155	98	257	356	255	67	320	0	0	0	1 087	1 275	2362
	ILLIZI	17	97	114	516	39	557	0	167	167	46	55	98	87	21	108	0	0	0	467	397	864
	GHARDAIA	1	114	115	539	103	442	0	259	259	205	129	334	1292	62	1 354	0	0	0	1 835	667	2502
	TOTAL	191	1081	1272	2257	416	2673	1	1232	1215	852	1 136	1788	2458	251	2 707	0	0	0	5 557	4076	9633
2014	OUARGLA	31	417	448	687	41	698	1	450	451	142	552	694	550	22	572	0	0	0	1 181	1282	2463
	TAMANRASSET	256	705	961	214	36	250	0	69	69	9	59	45	59	27	86	0	0	0	520	676	1196
	ILLIZI	65	150	215	505	42	547	0	167	167	34	97	131	96	51	149	0	0	0	450	527	1007
	GHARDAIA	17	102	209	592	62	654	0	176	176	144	74	218	969	134	1 103	0	0	0	1 742	630	2362
	TOTAL	369	1464	1833	1766	181	1949	1	864	865	309	782	871	1476	234	1690	0	0	0	3 923	3505	7228
2015	OUARGLA	41	272	313	529	39	568	2	505	507	77	165	242	536	27	563	0	0	0	957	798	1755
	TAMANRASSET	211	457	668	197	42	239	0	46	46	12	33	45	51	21	72	0	0	0	471	599	1070
	ILLIZI	57	62	119	227	48	275	0	122	122	11	79	90	155	45	200	0	0	0	450	376	826
	GHARDAIA	14	135	149	429	41	470	0	156	156	76	54	130	972	152	1 124	0	1	1	1 491	521	2012
	TOTAL	323	926	1249	1382	160	1542	2	831	833	176	331	507	1516	225	1 741	0	1	1	3 379	2294	5673
2016	OUARGLA	9	13	22	59	1	60	0	59	59	0	25	25	42	2	44	0	0	0	110	60	190
	TAMANRASSET	40	95	135	25	3	28	0	11	11	2	4	6	22	2	24	0	0	0	87	115	200
	ILLIZI	2	6	8	39	9	48	0	50	50	19	16	35	29	10	39	0	0	0	89	91	180
	GHARDAIA	3	19	22	27	3	30	0	55	55	0	7	7	86	20	106	0	0	0	116	84	200
	TOTAL	54	131	185	148	16	164	0	155	155	21	52	73	179	34	213	0	0	0	402	366	770
2017	OUARGLA	6	49	55	206	5	211	1	60	61	25	71	96	66	7	73	0	0	0	304	192	496
	TAMANRASSET	46	85	131	55	39	72	0	19	19	6	12	18	19	5	24	0	0	0	124	140	264
	ILLIZI	2	1	3	16	3	19	0	15	15	1	10	11	24	6	30	0	0	0	48	33	76
	GHARDAIA	4	12	16	120	4	124	0	45	45	48	9	55	245	11	254	0	0	0	415	81	494
	TOTAL	58	147	205	395	51	426	1	157	158	76	102	180	352	29	381	0	0	0	884	446	1330

Projet (مشاريع - تمويل ثلاثي)

ANNEE	WILAYA	Agriculture			TPI			BTP			Services			Artisanat			Commerce			Total		
		F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
2013	OUARGLA	0	0	0	5	5	10	0	51	51	5	91	96	2	1	3	0	0	0	12	128	140
	TAMANRASSET	0	2	2	9	1	10	0	5	5	10	66	76	0	0	0	3	6	9	22	82	104
	ILLIZI	0	1	1	1	1	2	0	6	6	1	21	22	1	1	2	0	0	0	3	30	33
	GHARDAIA	0	7	7	2	2	4	0	15	15	5	56	61	0	0	0	0	0	0	7	62	69
	TOTAL	0	10	10	17	9	26	0	57	57	21	233	259	3	2	5	3	6	9	44	302	346
2014	OUARGLA	0	0	0	9	1	10	0	27	27	6	166	172	5	0	5	1	3	4	19	197	216
	TAMANRASSET	0	0	0	6	1	7	0	3	3	6	109	117	1	0	1	0	7	7	13	120	133
	ILLIZI	0	0	0	1	1	2	0	6	6	2	43	45	0	0	0	0	2	2	3	52	55
	GHARDAIA	1	1	2	6	2	8	0	11	11	7	165	172	0	1	1	0	1	1	14	181	195
	TOTAL	1	1	2	22	5	27	0	47	47	21	483	506	4	1	5	1	13	14	51	550	601
2015	OUARGLA	0	0	0	19	4	23	0	57	57	11	242	253	1	0	1	0	0	0	31	283	314
	TAMANRASSET	0	0	0	4	0	4	0	1	1	13	106	119	0	0	0	3	4	7	20	111	131
	ILLIZI	0	0	0	0	0	0	0	2	2	5	45	53	0	0	0	0	5	5	5	55	60
	GHARDAIA	0	1	1	9	1	10	0	11	11	16	229	247	1	0	1	1	1	2	28	243	272
	TOTAL	0	1	1	32	5	37	0	51	51	47	625	672	2	0	2	4	10	14	85	692	777
2016	OUARGLA	0	0	0	1	0	1	0	6	6	0	17	17	0	0	0	0	1	1	1	24	25
	TAMANRASSET	1	0	1	0	1	1	1	18	19	0	0	0	0	0	0	0	4	4	2	23	25
	ILLIZI	0	0	0	1	1	2	0	4	4	1	9	10	0	0	0	0	2	2	2	16	18
	GHARDAIA	0	0	0	0	1	1	0	5	5	3	23	26	0	0	0	0	0	0	3	29	32
	TOTAL	1	0	1	2	3	5	1	33	34	4	49	53	0	0	0	0	7	7	8	92	100
2017	OUARGLA	0	0	0	6	0	6	0	7	7	2	2	4	0	0	0	0	0	0	8	9	17
	TAMANRASSET	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	4	3	3	6
	ILLIZI	0	0	0	1	0	1	0	2	2	0	4	4	0	1	1	0	4	4	1	11	12
	GHARDAIA	0	0	0	4	0	4	0	2	2	1	5	6	0	1	1	0	0	0	5	8	13
	TOTAL	0	1	1	12	0	12	0	11	11	3	11	14	0	2	2	2	6	8	17	31	48

1- Agriculture (فلاحة)
2- TPI (صناعات صغيرة جدا)
3- BTP (بناء و أشغال عمومية)
4- Services (خدمات)
5- Artisanat (صناعات تقليدية)
6- Commerce (تجارة)
7- Péche (صيد بحري و تربية المائيات)

الملحق رقم 06: تمويل حسب الفئات العمرية

Financement par tranche d'age(تمويل حسب الفئات العمرية)

PNR AMP(تمويل موجه لشراء مواد أولية)

ANNEE	WILAYA	18 -29 ANS			30 -39 ANS			40 -49 ANS			50 -59 ANS			60 et plus			Total		
		F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
2013	OUARGLA	697	714	1411	679	720	1399	315	149	464	205	95	295	74	59	133	2166	1737	3903
	TAMANRASSET	336	404	740	315	344	659	206	286	492	150	221	371	76	120	196	1087	1275	2362
	ILLIZI	221	206	429	120	100	220	71	50	121	41	26	67	14	13	27	467	397	864
	GHARDAIA	566	177	745	559	249	808	470	162	632	175	56	231	67	21	88	1835	667	2502
	TOTAL	1822	1503	3325	1673	1513	3186	1062	647	1709	567	400	967	231	213	445	5557	4076	9633
2014	OUARGLA	559	512	901	477	520	997	167	164	331	115	45	158	55	41	76	1161	1262	2465
	TAMANRASSET	145	297	445	251	160	391	76	189	267	41	143	184	22	87	109	520	876	1396
	ILLIZI	251	314	545	118	89	207	69	89	158	49	25	74	13	10	23	480	527	1007
	GHARDAIA	570	141	711	521	254	775	413	143	556	183	65	248	63	17	102	1742	620	2362
	TOTAL	1555	1264	2602	1547	1023	2570	727	585	1312	356	278	654	155	155	310	3923	3505	7228
2015	OUARGLA	315	306	621	306	256	566	165	116	306	117	55	172	61	59	120	967	796	1763
	TAMANRASSET	160	174	334	156	181	267	56	86	142	55	70	125	66	116	184	471	599	1070
	ILLIZI	200	211	411	125	85	206	56	59	115	55	22	85	16	19	37	450	376	826
	GHARDAIA	625	222	845	456	156	644	342	97	539	101	42	145	59	2	41	1491	521	2012
	TOTAL	1296	915	2211	1055	652	1703	542	540	552	304	189	495	154	195	552	3379	2294	5673
2016	OUARGLA	56	39	75	41	25	66	19	7	26	12	4	16	2	5	7	110	80	190
	TAMANRASSET	54	50	84	27	27	54	14	27	41	7	15	22	5	14	19	57	113	200
	ILLIZI	45	66	114	20	15	55	6	2	10	10	4	14	3	6	9	59	91	150
	GHARDAIA	49	33	82	34	22	56	24	20	44	6	8	14	3	1	4	116	84	200
	TOTAL	167	188	355	122	87	209	65	56	121	55	51	66	13	26	39	402	368	770
2017	OUARGLA	96	67	163	76	51	127	66	35	101	51	24	75	15	15	30	304	192	496
	TAMANRASSET	58	55	93	33	25	58	24	22	46	16	21	37	13	17	30	124	140	264
	ILLIZI	17	23	40	17	9	26	7	1	8	2	0	2	0	0	0	43	33	76
	GHARDAIA	145	40	185	95	17	113	74	12	86	66	8	74	30	4	34	415	81	494
	TOTAL	296	185	481	224	102	326	171	70	241	135	53	188	58	36	94	884	446	1330

Projet (مشاريع - تمويل ثلاثي)

ANNEE	WILAYA	18 -29 ANS			30 -39 ANS			40 -49 ANS			50 -59 ANS			60 et plus			Total		
		F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total	F	H	Total
2013	OUARGLA	2	58	60	8	39	47	1	26	27	1	3	4	0	2	2	12	128	140
	TAMANRASSET	8	38	46	8	34	42	6	9	15	0	1	1	0	0	0	22	82	104
	ILLIZI	1	18	19	1	7	8	1	2	3	0	3	3	0	0	0	3	30	33
	GHARDAIA	4	28	32	0	22	22	2	9	11	1	3	4	0	0	0	7	62	69
	TOTAL	15	142	157	17	102	119	10	46	56	2	10	12	0	2	2	44	302	346
2014	OUARGLA	4	102	106	12	40	52	2	48	50	1	5	6	0	2	2	19	197	216
	TAMANRASSET	6	59	65	5	48	53	4	9	13	0	3	3	0	1	1	15	120	135
	ILLIZI	2	34	36	1	9	10	0	5	5	0	4	4	0	0	0	3	52	55
	GHARDAIA	8	89	97	1	54	55	3	27	30	2	7	9	0	4	4	14	181	195
	TOTAL	20	284	304	19	151	170	9	89	98	3	19	22	0	7	7	51	550	601
2015	OUARGLA	13	96	109	6	129	157	5	54	59	4	22	26	1	2	3	31	303	334
	TAMANRASSET	6	49	57	4	45	49	7	7	14	1	7	8	0	3	3	20	111	131
	ILLIZI	2	55	57	2	14	16	1	2	3	0	1	1	0	3	3	5	55	60
	GHARDAIA	13	91	104	12	105	117	4	43	47	0	4	4	0	0	0	29	243	272
	TOTAL	36	271	307	26	293	319	17	86	103	5	34	39	1	8	9	85	692	777
2016	OUARGLA	1	4	5	0	15	15	0	5	5	0	2	2	0	0	0	1	24	25
	TAMANRASSET	0	6	6	1	5	6	0	6	6	1	4	5	0	0	0	2	23	25
	ILLIZI	2	11	13	0	4	4	0	1	1	0	0	0	0	0	0	2	16	18
	GHARDAIA	0	5	5	2	11	13	1	10	11	0	4	4	0	1	1	3	29	32
	TOTAL	3	26	29	3	35	38	1	22	23	1	10	11	0	1	1	8	92	100
2017	OUARGLA	2	6	8	4	1	5	2	2	4	0	0	0	0	0	0	8	9	17
	TAMANRASSET	1	2	3	1	0	1	1	1	2	0	0	0	0	0	0	3	3	6
	ILLIZI	1	6	7	0	2	2	0	3	3	0	0	0	0	0	0	1	11	12
	GHARDAIA	1	2	3	2	3	5	1	0	1	1	3	4	0	0	0	5	8	13
	TOTAL	5	16	21	7	6	13	4	6	10	1	3	4	0	0	0	17	31	48

الملحق رقم 07: مراحل التمويل الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي).

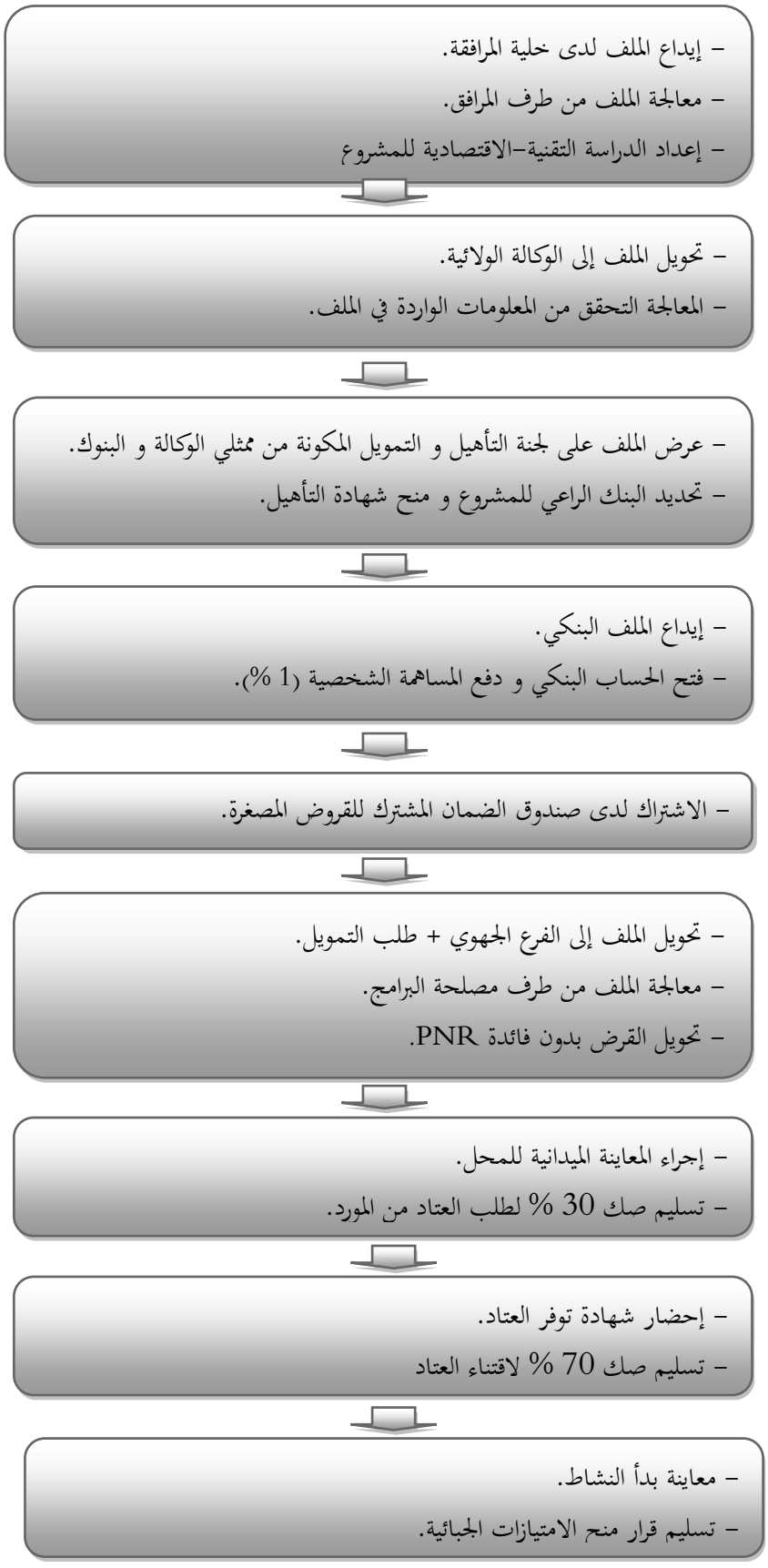

الملحق رقم08: مراحل التمويل الموجه لشراء المواد الأولية.

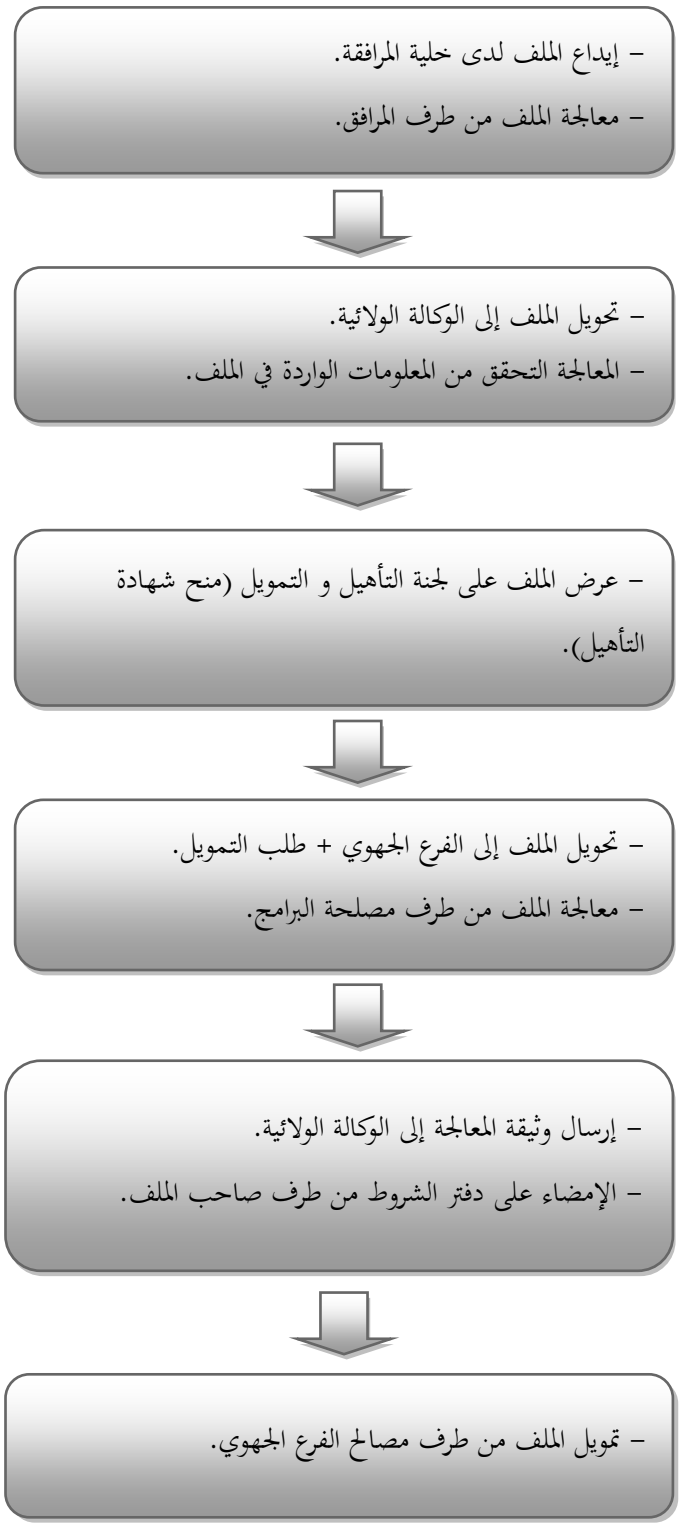

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	III
الملخص	IV-V
قائمة المحتويات	V
مقدمة	أ
توطئة	أ
مشكلة الدراسة	ب
فرضيات الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ج
حدود الدراسة	ج
منهج الدراسة والأدوات المستخدمة	ج
صعوبات الدراسة	د
هيكل الدراسة	د
الفصل الأول: الإطار النظري للمشروعات المصغرة والقرض المصغر والدراسات السابقة	
تمهيد	7
المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة	8
المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة	8
الفرع الأول: تعريف المشروعات الصغيرة و أنواعها و أهميتها	8
أولا: تعريف المشروعات الصغيرة	10-8
ثانيا: أنواع المشروعات الصغيرة و كيفية تصنيفها:	15-10
ثالثا: أهمية المشروعات الصغيرة:	15
الفرع الثاني: خصائص المشروعات الصغيرة و مصادر تمويلها	15
أولا: خصائص المشروعات الصغيرة:	16-15
ثانيا: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة	17-16
الفرع الثالث: مشكلات و عيوب المشروعات الصغيرة	17
أولا: مشكلات المشروعات الصغيرة	19-17

فهرس المحتويات

ثانيا: عيوب المشروعات الصغيرة	20-19
المطلب الثاني: مفهوم القرض المصغر	20
الفرع الأول: تعريف ونشأة القرض المصغر	20
أولا: نشأة وتاريخ القرض المصغر:	21-20
ثانيا: تعريف القرض المصغر	22-21
الفرع الثاني :أهمية القرض المصغر ومبادئه الأساسية	22
أولا: أهمية القرض المصغر	22
ثانيا: المبادئ الأساسية للقرض المصغر	24-23
الفرع الثالث: الجهات المقدمة لخدمات القرض المصغر	24
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	27
المطلب الأولى: الدراسات العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة و أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	31
أولا: التعقيب على الدراسات السابقة.	32-31
ثانيا: أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	33-32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة	
تمهيد:	36
المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	37
المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	37
الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	37
أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	37
ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	38-37
الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	38
الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	39
المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات المصغرة التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	43
الفرع الأول: صيغ التمويل القديمة لتمويل المؤسسة المصغرة	43

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: صيغ التمويل الجديدة لتمويل المؤسسات المصغرة	44
الفرع الثالث: صندوق الضمان المشترك للقرض FGMMC	47
المطلب الثالث: أنواع الأنشطة و الإعانات التي تقدمها الوكالة و شروط الحصول عليها	47
الفرع الأول: أنواع الأنشطة التي يمولها الجهاز	47
الفرع الثاني: الإعانات التي تقدمها الوكالة	48
الفرع الثالث: شروط أمكانية الاستفادة من الإعانة	50
المبحث الثاني: ترتيبات تمويل إنشاء مشروع صغير في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تقييم نشاطاتها في ورقلة	51
المطلب الأول: التعريف بفرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر محل الدراسة فرع ورقلة	51
الفرع الأول: تعريف الفرع الجهوي بورقلة	51
الفرع الثاني: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	51
الفرع الثالث: الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض	52
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز الوكالة	54
المبحث الثالث: تحليل النتائج و مناقشة	55
المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة	55
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	67
خلاصة الفصل	69
الخاتمة	73
قائمة المراجع	75
الملاحق	78
فهرس المحتويات	87